جامعة سوهاج
كلية التربية
المجلة التربوية

تدويل التعليم الجامعى مدخلًا لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل "تصورمقترح"

إعداد

د/ محمد محمد إبراهيم مطر
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة المنصورة

تاريخ الاستلام: ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠م – تاريخ القبول: ١٩ أكتوبر ٢٠٢٠م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2021.

الملخص:

هدف البحث إلى وضع تصور مقترح لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل من خلال تدويل التعليم الجامعى، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفى، والذى اتضح استخدامه فى التأصيل النظرى لتدويل التعليم الجامعى، وتحديد طبيعة العلاقة بين التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل، وعرض بعض المهارات والوظائف المهددة بالاندثار والمهارات والوظائف المتوقعة لسوق العمل، وتوصل البحث إلى عدد من المتطلبات وثيقة الصلة بمجالات أو استراتيجيات تدويل التعليم الجامعى (الحراك الأكاديمى الدولى، التعاون الأكاديمى الدولى، تدويل البرامج الأكاديمية) والتى من شأنها تلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعى– سوق العمل.

Internationalization of the University Education
An approach for meeting the expected jobs of the labor market
"A proposed perception"

Abstract

This research aimed to put a proposal to meet the expected jobs of the labor market through the internationalization of the university education. To achieve this aim, the descriptive approach was used, which was evidently used in the theoretical rooting of the internationalization of the university education, determining the nature of the relationship between the university education and the requirements of the labor market, and presenting some skills, jobs that are threatened with extinction and some skills and jobs that are expected for the labor market. This research reached a number of requirements closely related to the fields or strategies of internationalization of the university education (international academic mobility, international academic cooperation, internationalization of academic programs) that could meet the expected jobs of the labor market.

Key words: University Education- the labor market.

المقدمة والدراسات السابقة

يُعد توفير خريجين بمواصفات تتسق ومتطلبات الوظائف الحالية والمتوقعة لسوق العمل من المهام الرئيسة والمحورية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى؛ فالعلاقة بين التعليم الجامعى وسوق العمل من الموضوعات التى تشغل متخذى القرار والمجالس والهيئات المعنية برسم السياسات التعليمية فى مختلف دول العالم، ويعكس الانسجام بين التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل المتغيرة بشكل مستمر المواءمة بين مخرجات هذا التعليم وهذه المتطلبات، ومن ثم يسعى متخذو القرارات التعليمية بشكل دائم إلى التعرف على الأوضاع الراهنة ودراستها وتحليلها لاستكشاف وتقليل الفجوات بين احتياجات سوق العمل وخصائص الموارد البشرية التي تنتجها مؤسسات التعليم الجامعى، والتي تتباين طبيعتها ومستوى جودتها طبقا لمستوى جودة أداء تلك المؤسسات ومستويات التعليم بها.

وفى الآونة الأخيرة تزايدت وتيرة التغييرات والتحولات الحضارية والاقتصادية والتطورات العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها العملية فى الآونة الأخيرة بمعدلات متسارعة وغير مسبوقة، ولا سيما فى عصر الثورة الصناعية الرابعة، مما أحدث فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من الوظائف المختلفة، فلم يعد سوق العمل يستوعب تلك المخرجات سواء لنقص الكفاءة، أو لندرة الاحتياج لبعض التخصصات المطروحة، حيث يؤثر التطور المعرفى والتقنى تأثيرًا كبيرًا فى الدمج بين العلوم الفيزيائية أو المادية بالأنظمة الرقمية والبيولوجية في عمليات التصنيع عبر آلات يتم التحكم فيها إلكترونيًا وآلات ذكية متصلة بالإنترنت مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعى والروبوتات وغيرها (عبد الصادق، ٢٠١٨، ٨٤)، وكذلك ظهور ما يسمى بإنترنت الأشياء والإنترنت الفضائي خلال فترة وجيزة قد لا تتجاوز عامين(خليفة، ٢٠١٨، ٨٧)، وهو ما قد ينذر باختفاء ٢٠٠ وظيفة من الوظائف الحالية، وظهور عدد أكبر من الوظائف والمهارات المستجدة التي تتناسب مع هذا التحول والتطور المتسارع.

وتؤكد عديد من الدراسات العلمية ذات الصلة باستشراف المستقبل أن كثير من وظائف سوق العمل القائمة حاليًا ستختفي في المستقبل، حيث سيكون للأتمتة تأثير كبير على الوضع الوظيفي الراهن، وقد كشف تقرير مؤسسة ماكنزي أن ثلث الوظائف الجديدة التي نشأت في الولايات المتحدة فى الخمس والعشرين سنة الماضية مثل: تطوير تكنولوجيا

المعلومات، وتصنيع الأجهزة، وإنشاء تطبيقات، وإدارة نظم تكنولوجيا المعلومات لم تكن موجودة من قبل(مؤسسة استشراف المستقبل، ٢٠١٩، ٥).

كما يشير التقرير العالمى لوظائف المستقبل(٢٠١٨، ١٥) فى ظل الثورة الصناعية الرابعة إلى أن عصر التكنولوجيا الحديثة والتطور السريع قد أوجد وظائف كثيرة ومركبة تحتاج الى أكثر من تخصص في المجال الواحد، ولمراعاة التخصص أصبحت الوظائف مجزأة إلى أجزاء كثيرة، فهناك مسميات وظيفية جديدة لم تطرأ من قبل وذلك مع عصر المعرفة والتطور التكنولوجي والرقمي، وأن هذه الوظائف الجديدة سوف يتم إحلالها محل الوظائف التقليدية المعتمدة على نمطية الأداء، بما يتناسب مع احتياجات السوق والمهارات العصرية والتي تتسق مع عصر المعرفة والوظائف الصناعية المعتمدة على التكنولوجيا. وتضيف دراسة عزمى (٢٠١٩) أن أهم المهارات التى يحتاجها سوق العمل فى الفترة الحالية والمستقبلية هى مهارات حل المشاكل المعقدة المقترنة بالذكاء الرقمى والمرتبطة بشكل وثيق بمهارات التفكير والتحليل والإدراك المعرفى والبيئى والمرونة وإدارة الأزمات، يليها مهارات التفكير الناقد، ثم الإبداع، ثم مهارات التعامل مع الآخرين سواء بإدارة الأفراد أم الذكاء العاطفى، أم التنسيق، أم التفاوض.

الأمر الذى أدى لزيادة الطلب على خريجي تخصصات جديدة مرتبطة بتقنية المعلومات كعلم المقاييس الحيوية (Biometrics) وعلم تحليل الأعمال، ونظم معلومات العلوم المختلفة، هذا بالإضافة إلى الوظائف المرتبطة بثورة النانوتكنولوجى أو التكنولوجيا النانوية (Nanotechnology)، والتى تفرض تخصصات علمية في مجالات طبية وهندسية عديدة وفي الفضاء والميكنة، وصناعة المستقبل وغيرها(دريكسلر وبيترسون وبرجاميت، ٢٠١٦، ٢١–٢٣)، وذلك فضلًا عن ما تقود إليه تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي" Artificial Intelligenc" من ثورة جديدة من شأنها أن تؤدى إلى انخفاض حاد فى الطلب على الأيدى العاملة، وظهور وظائف حيوية في شتى المجالات وخاصة العسكرية والصناعية والاقتصادية ودوائر التقنيات والتطبيقات الأكاديمية والطبية(المصري، ٢٠١٨، ٨٢–٨٣؛ الفرارجى، ٢٠١٨، ٥؛ Kuriakose & Iyer, 2018,1).

وفى هذا السياق أشار راجان (٢٠١٧، ٧ –١١) أن تكنولوجيا الذكاء الصناعى والأتمتة المهيأة لاستخدام الروبوتات تتحسن بشكل متزايد فى أداء المهام المعرفية التى

تشكل جزء كبير من عمل اليوم فى سوق العمل، مما ينذر بأتمتة الأنشطة البشرية المعقدة مثل قيادة السيارة أو إدارة مشروع ما، وزعزعة استقرار مجموعة من الوظائف الموجودة حاليا فى سوق العمل. لذا أكد بيرك (٢٠١٧، ٤) على ضرورة تزويد النظم التعليمية جيل الألفية الثالثة والأجيال التالية بمجموعة من المهارات اللازمة لأداء وظائف متوقعة لسوق العمل لم تظهر بعد.

وكل هذه التغيرات والتحولات التى يفرضها التنامى والتداخل المتزايد لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعى فى مختلف جوانب الحياة فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء تحتم على أنظمة التعليم وبخاصة الجامعات ضرورة تجويد أدائها لضمان وجود خريج جامعي تنافسي قادر على الإبداع والإنتاج التكنولوجي وتطبيقه في كل مجالات العمل المختلفة، وهو ما يتطلب معارف ومهارات وكفايات عصرية تتطلبها الوظائف الجديدة بسوق العمل والمقرونة بهذه التحولات والتغيرات، وكذلك إعداد الخريجين لأسواق العمل العالمية.

وفى ظل التغيرات المتلاحقة سالفة الذكر يشير الواقع الحالى إلى وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل، فقد أسفرت دراسة الخلايلة وعبيدات (٢٠١٠) عن وجود تراجع فى خطط التنمية البشرية والتعليمية وقلة مواءمتها لمتطلبات سوق العمل، وتدنى نسبة الكفاءات المؤهلة لشغل بعض الوظائف، وأضافت إلى ذلك دراسة السعيد (٢٠١٧) أن ضعف التخطيط الواقعى فى مجال القوى البشرية، وفى ميدان التخطيط التربوى، وعدم المقدرة على إحداث التكامل والتنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من العوامل الدافعة لهجرة الكفاءات العلمية، كما أكدت دراسة العمورى (٢٠١٤) معاناة الدول النامية من فقدان التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم وخاصة الجامعى ومتطلبات سوق العمل، وأضافت دراسة حمزة (٢٠١٥) أن الإشكالية الحقيقة التى تواجه الجامعات تكمن فى نقص التحديد الواضح لاحتياجات سوق العمل حتى تتمكن الجامعات من التخطيط السليم والمتدرج لتلبيتها، هذا بالإضافة إلى ما نتج عن الثورة المعرفية وثورة الاتصالات من مراجعة لهيكل العمالة فى العالم، واستغناء الدول المتقدمة تدريجيًا عن فئات العمالة غير المهارة أو نصف الماهرة لصالح الفئات ذات المهارة العالية فى استخدام تكنولوجيا الانتاج الحديثة.

كما أشارت دراسة حسن (٢٠١٣) إلى حاجة سوق العمل إلى وظائف مهنية وأكاديمية دقيقة ومستحدثة نظرًا لكون كثيرًا من تخصصات وبرامج هذه الجامعات لم تعد تشكل أولوية لحاجات المجتمع وأصبح سوق العمل المحلى مشبعًا منها، وتعانى مخرجاتها من البطالة خاصة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. وأرجعت دراسة نصر(٢٠٠٧) ذلك إلي تركيز التعليم الجامعي علي الحيز المحلي وعدم انطلاقه إلي الحيز العالمي وما به من تخصصات ووظائف مستحدثة لم تكن موجودة من قبل.

ونظرًا لكون مقياس تقويم الجامعات عالميًا يرتكز فى الأساس على قدرتها على إعداد خريج مؤهل وفق المواصفات المقبولة دوليًا فى مختلف اتجاهات المعرفة، والتجاوب مع حاجات المجتمع الآنية والمستقبلية، فلم تعد التصورات القديمة المتعلقة بالتعليم الجامعي كما هي، بل تغيرت الاتجاهات نحو جعله أكثر ارتباطًا بالواقع، وأكثر انسجاما مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة، وسياسات التنافسية والسوق المفتوح في معظم دول العالم، وهو ما يفرض على مؤسسات التعليم الجامعي ضرورة تضمين البعد الدولى فى كافة أنشطتها التعليمية والبحثية والخدمية مما يساعد فى خلق مزيد من فرص العمل، ودفع الاقتصاد وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا من خلال شراكة حقيقية أو تعاون دولى بين الجامعات ومؤسسات المجتمع سواء الإنتاجية أو الخدمية لتعظيم الاستفادة من التعليم الجامعى، والمساهمة الحقيقية في حركة التنمية وصناعة المستقبل، وهو ما أكدته دراسة هلال ونصار(٢٠١٢) من حاجة مؤسسات التعليم الجامعي المصري إلي تفعيل سياسات التدويل، والتعاون الدولي، والجودة والقدرة التنافسية، وحراك هيئة التدريس والطلاب وتدويل البرامج الدراسية.

وفى هذا الإطار أسفرت دراسة عزمى (٢٠١٩) عن أن سوق العمل الحالى والمستقبلى يحتاج إلى وظائف لا يتم تأهيل الطلاب وتدريبهم على مهاراتها فى مؤسسات التعليم الجامعى للوفاء بمتطلبات العصر الرقمى ذو القدرات الهائلة والمتجددة فى مجال تقنيات المعلومات والاتصال، لذا أكدت دراستى عبد الصادق (٢٠١٨، ٨٤) وعبد القادر (٢٠٢٠، ٢٤٣١) على ما فرضته خصائص الثورة الصناعية الرابعة من أهمية فهم طرق التعامل مع متغيراتها على النحو الذى يساعد فى توظيف القدرات والمهارات التى يحتاجها السوق العالمى المفتوح والذى يرتكز على الجودة والثقة كمعيار للبقاء فى الحالة التنافسية

الشديدة سواء فى تطبيق الأفكار والإبداع أو من خلال التطوير والتحسين المستمر، وذلك من خلال تأهيل مزيد من مبرمجين ومحللين لنظم وقواعد البيانات والمعلومات، والعمل على استحداث تخصصات جديدة تلبى متطلبات سوق العمل فى الحاضر والمستقبل.

وتضيف دراسة عبد الحافظ (٢٠١٦، ١٤) أن التعليم الجامعى فى ظل هذه التغيرات أصبح صناعة عالمية، وهو ما دفع مؤسسات التعليم الجامعى إلى التوجه نحو التعاون والشراكة كأساس لتدويل خدماتها، هذا فضلًا عما أشار إليه تقرير جامعات المملكة المتحدة (Universities UK, 2015, 10) من أن سوق العمل يحتاج إلى خريجين دوليين متمرسين ولديهم وعى ثقافى، وهو ما ينعكس في حقيقة مفادها أن نسبة البطالة ستكون أقل بكثير بين الخريجين الدوليين، حيث يتيح العمل الدولي للخريجين تكوين خبرات وعوائد مادية أكبر نتيجة زيادة العمل المشترك، فمواجهة التحديات التى تواجه سوق العمل الدولى تتطلب تكتلات عالمية، وبنية تحتية لا يمكن لأي بلد بمفرده القيام بها. الأمر الذى أكدته دراسة نايت (Knight, 2008, 20-25) من أن تدويل التعليم الجامعى يُعد مدخلًا رئيسًا لمواجهة التغيرات المتسارعة، وزيادة القدرة التنافسية، وتحقيق الريادة العالمية؛ فإضفاء الطابع الدولى على فلسفة، وعمليات، ومخرجات منظومة التعليم الجامعى هو المدخل الرئيس الذى تتبناه الجامعات حول العالم لمواجهة تلك التأثيرات والتحديات المتلاحقة وما أفرزته من وظائف مستحدثة لسوق العمل.

كما أوضحت دراسة سينتورك (Senturk, 2008, 218) أن مؤسسات التعليم العالى بدأت فى تصميم عمليات التدريس والتعلم كمجالات خدمية ذات صبغة دولية تهتم فى الوقت نفسه بالوفاء بمعايير المنافسة الدولية، كما زادت كذلك مشروعات تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بين الجامعات على المستوى الدولى، الأمر الذى أشارت إليه دراسة غانم (٢٠١٥، ٦٠٢) من حيث زيادة رغبة الكليات والجامعات فى إنتاج خريجين مؤهلين للالتحاق بسوق العمل على المستوى الدولى.

وفى السياق ذاته أشارت دراسة حجازى (٢٠١٢، ٢٢٥) أنه من التوجهات الحديثة التى تزيد من فرص العمل فى الوظائف المستحدثة لسوق العمل عدم الاقتصار على التعليم أو التدريب الذى يفيد سوق العمل المحلى، بل يجب التحول إلى مجتمع يعد الفرد لوظائف السوق العالمى. وأضافت دراسة (محمد، ٢٠١٤، ١٤٣) أن تضمين البعد الدولي في

الجامعات يسهم في رفع قدرتها التنافسية علي المستوي العالمي، حيث أنه كلما تمكنت الجامعات من تدويل خدماتها التعليمية والبحثية تمتعت بمركز تنافسي قوي عالمي، وازدادت قدرتها علي مواجهة المنافسين الحاليين وتهديدات المنافسين الجدد. كما اقترح المجلس الأمريكى للتعليم (٢٠١٥) اعتماد نظام موحد لقياس مكتسبات الطالب وتقييم أدائه ومدى تقدمه خلال مشواره الدراسى، وتنفيذ ما يسمى ببرامج الدرجة العلمية الدولية المشتركة والمزدوجة، والعمل على إيجاد آليات موحدة لقياس الجودة دوليًا.

فتدويل التعليم الجامعى يُعد من أبرز الإتجاهات التربوية العالمية التى تهدف إلى إضفاء بعدًا دوليًا على الممارسات الجامعية، بما يحقق اتساع نطاق تقديم وانتشار الخدمات التعليمية وجعلها عابرة لحدود الدول والقارات. ومن ثم زاد اهتمام الباحثين بتدويل التعليم الجامعى وتناولته الدراسات من جوانب مختلفة حسب الهدف التى تصبو إليه كل دراسة، فمن الدراسات من اهتم بوضع تصور مقترح لإنشاء وكالة عربية لإدارة تدويل الاعتماد الأكاديمى والمؤسسى لمؤسسات التعليم العالى بالوطن العربى (عيداروس، ٢٠١٣)، ومنهم من اهتم بالكشف عن الاتجاهات الحديثة والخبرات العالمية فى مجال تدويل التعليم الجامعى وإمكانية الإفادة منها فى تدويل التعليم الجامعى (الحديثى وغانم، ٢٠١٣؛ مصطفى، ٢٠١٣؛ العنزى والدويش، ٢٠١٥؛ غانم، ٢٠١٥؛ حافظ، ٢٠١٦، مصطفى والجوهرى، ٢٠١٩). والآخر عرض لبعض البرامج المستحدثة فى التعليم الجامعى المصرى، وقارن غيره بين بعض برامج درجات التعليم العالى التعاونية الدولية المشتركة كأحد مجالات أو استراتيجيات التعليم الجامعى، واستخلص أوجه إفادة التعليم الجامعى المصرى منها (مصطفى، ٢٠١٨؛ أحمد، ٢٠١٩).

وقد لاقت فكرة الريادة وتحسين جودة مؤسسات التعليم الجامعى وزيادة قدرتها التنافسية اهتمامًا كبيرًا من هيئات ومنظمات دولية عديدة، والتى تلزم الجامعات بضرورة السبق والتميز فى الفكر والعمل، ومن ثم جاءت دراسة العامرى (٢٠١٣) لتقدم تصورًا مقترحًا لمتطلبات تدويل التعليم العالى كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية، ودراسة أحمد (٢٠١٨) تربط بين تدويل برامج التعليم المستمر وتحقيق الريادة للجامعات المصرية. فى حين اتخذت دراسة محمد (٢٠١٤) من تدويل التعليم الجامعى مدخلًا لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

وعليه فتدويل التعليم الجامعي ليست هدفًا في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق غايات كثيرة، إذ يهدف إلي تحقيق اتصال أفضل بين الجامعات، بما يمكنها من الاستجابة لقوي التغيير في البيئة المحلية والعالمية، وتقديم أفضل خدمة للمجتمع في ظل هذه التغيرات، كما يهدف إلي تسخير الطاقات البحثية المؤسسية لخدمة أغراض بحثية مختلفة ولتعزيز القدرات البحثية والاعتراف المؤسسي في مجتمع المعرفة العالمي Hudzik, 2011, (8)، أيضًا هو وسيلة لإعداد خريجي التعليم الجامعي للعيش معاً في عالم أكثر ارتباطًا والعمل سويًا في السوق العالمي من خلال تطوير المعارف والمهارات والقيم الدولية لدي الطلاب باستخدام استراتيجيات عدة من بينها الحراك الأكاديمي الدولي، والمناهج الدولية (Knight, 2012, 3).

ومن خلال العرض السابق يتضح أن تدويل التعليم الجامعي لم يعد ترفًا تسعي إليه بعض الجامعات المتقدمة بل صار ضرورة لجميع نظم التعليم الجامعي – في جميع أنحاء العالم – فرضتها تداعيات العولمة من ناحية، والرغبة في تعزيز القدرة التنافسية والمكانة العالمية من ناحية أخري، وأنه علي كل الجامعات أن تتبني استراتيجية منهجية لتفعيل التدويل، ورسم السياسات المؤدية الي تحقيق أهدافه من أجل خلق فضاء أكاديمي لها يتجاوز حدود الدولة، حتي لا تتخلف عن الركب العالمي، الأمر الذى يساعد على تلبية متطلبات الوظائف الحالية والمتوقعة لسوق العمل وتوفير ما يسمى بالموظفين الدوليين، وهذا يتفق مع ما سعى إليه البحث الحالى، ويتضح ذلك فى عرض مشكلة البحث.

مشكلة البحث

تواجه الجامعات فى جميع أنحاء العالم عدة تحديات أبرزها تزايد معدلات التقدم التكنولوجى والانفتاح الإعلامى والثقافى والحضارى، والمنافسة العالمية، والتوجه إلى تدويل التعليم الجامعى، وحاجة سوق العمل إلى وظائف مهنية وأكاديمية دقيقة ومستحدثة، والأخذ بنظام اقتصادى قائم على المعرفة والمافسة والجودة والتميز والتكنولوجيا الفائقة.

ورغم الجهود التى بذلت من أجل تحسين وزيادة كفايات التعليم الجامعى فى الدول العربية لتحقيق الأهداف المرجوة، والتزايد فى عدد الجامعات سواء الحكومية أو الخاصة، إلا أن فاعلية نظام التعليم الجامعى لا تزال محدودة؛ حيث أكدت العديد من الدراسات (عيسان، ٢٠٠٦؛ التميمى، ٢٠٠٩؛ العبيدى، ٢٠٠٩؛ لبابنة وعطارى، ٢٠١٠؛ السالمى؛ ٢٠١١؛

Tavis, 2016؛ عبد القادر، ٢٠٢٠) أن معظم الجامعات العربية تواجه مشكلات تتعلق بتدنى فى مستوى الخريجين، ونقص مواءمتهم لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع وخطط التنمية، وتضيف دراسة عزمى (٢٠١٩) أن ٦٥% تقريبًا من الوظائف المتوقعة لسوق العمل لا يتم تأهيل الطلاب وتدريبهم فى نظم التعليم الجامعى الحالية على المهارات اللازمة لشغلها. وقد يرجع ذلك كما أشارت دراسة سعيد (٢٠١٢) إلى تركيز التعليم الجامعى على الجانب المعرفى فى المناهج الدراسية دون الاهتمام بالمهارة والسلوك، ومن ثم ظهور فجوة كبيرة بين ما تقدمه الجامعات من تخصصات وبرامج وبين احتياجات سوق العمل، وكذلك أصبحت مخرجات التعليم الجامعى أكثر اغترابًا عن مجتمعاتها.

ومن ثم أشارت دراسة الحديثى وغانم (٢٠١٣) إلى ضروة اهتمام الجامعات بإعداد خريجين مؤهلين للالتحاق بالوظائف الآنية والمستقبلية بسوق العمل الدولى، وكذلك دراسة عيداروس (٢٠١٣) والتى أكدت على أن التعاون العلمي بين الجامعات لم يعد خيارًا، بل أصبح ضرورة للتطور في السوق العالمي، وصار يتعين علي الحكومات والمؤسسات أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد، كما كشفت نتائج دراسة الإتحاد الأوربى (EUA, 2013) عن أن وجود استراتيجية للتدويل يؤثر إيجابًا على دور المؤسسة الجامعية في التدويل؛ حيث إنها تعزز من تطوير الشراكات، واجتذاب الطلاب، وتطوير فرص تنقل الموظفين الدوليين، ودعم الموارد وزيادة التمويل.

وعلى الرغم مما أفادت به الدراسات السابق ذكرها من أهمية تدويل التعليم الجامعي فى تلبية احتياجات متطلبات الوظائف الحالية والمتوقعة بسوق العمل، إلا أن دراسة عبد الحافظ (٢٠١٦) أشارت إلى أن استفادة الجامعات العربية من صور التعاون في تدويل التعليم الجامعي لازلت محدودة وتحتاج إلي تفعيل، كما أن بعض اتفاقيات التعاون في مجال التدويل لا تنفذ، وإن نفذت لا يجري تقييمها للتأكد من مدي تحقيقها لأهدافها.

ومن ثم فإن عملية تدويل التعليم الجامعى أصبحت ضرورة حتمية لإكساب طلاب الجامعات مهارات الجاهزية لسوق العمل المحلى والدولى بل والعالمى، ومن ثم تلبية متطلبات هذا الكم الهائل من الوظائف الجديدة والمتوقعة لسوق العمل، الأمر الذى يفرض على الجامعات وضع استراتيجية قومية لتدويل أنشتطتها التعليمية والبحثية وإنشاء التحالفات التعليمية، وتفعيل الحراك الأكاديمى الدولى، وتوسيع رقعة تبادل الأساتذة والباحثين وإنشاء

مراكز للتميز وتحسين أدائها وتجويد مخرجاتها، ومن هنا برزت مشكلة البحث الحالى والذى أمكن صياغتها فى السؤال الرئيس الآتى:

كيف يمكن أن يكون تدويل التعليم الجامعى مدخلًا لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما الإطار المفهومى لتدويل التعليم الجامعى؟
٢. ما الوظائف المتوقعة لسوق العمل فى ظل التغيرات المعاصرة؟
٣. ما التصور المقترح لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل من خلال تدويل التعليم الجامعى؟

هدف البحث

تمثل الهدف الرئيس للبحث الحالى فى محاولة التوصل إلى تصور مقترح لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل من خلال تدويل التعليم الجامعى؛ وتحقيق هذا الهدف يستلزم عرض الإطار المفهومى لتدويل التعليم الجامعى، والوقوف على الإطار الفكري الذي ترتكز عليه الوظائف المتوقعة لسوق العمل.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث الحالي إلى عدة أمور؛ منها:

١- أهمية موضوع البحث؛ فقضية تلبية مخرجات التعليم الجامعى لمتطلبات الوظائف الحالية والمتوقعة لسوق العمل من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، هذا بالإضافة إلى أن تدويل التعليم الجامعي يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية للجامعات المصرية في الوقت الحاضر.

٢- أهمية هذه المرحلة العمرية؛ فيعد الحديث عن مستقبل العمل للشباب من الموضوعات المهمة التى تتصل بإحدى قضايا العمل القومى والتى تنظر إليه الدولة بعين الرعاية والاهتمام، وتحظى بالعناية الفائقة للقيادة السياسية، وتأتى على رأس قائمة الأولويات فى خطط وبرامج الحكومة.

٣- يعد البحث استجابة لما أوصت به عديد من المؤتمرات المحلية والدولية من ضرورة تضمين البعد الدولي في مؤسسات التعليم الجامعى لزيادة قدرتها التنافسية محليًا وعالميًا.

٤- الحاجة إلى تطوير التعليم الجامعي المصري وإيجاد تخصصات جديدة تواكب الوظائف المتوقعة لسوق العمل، الأمر الذي تسهم مخرجاته في إحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

٥- ندرة الدراسات السابقة –على حد علم الباحث– التى ربطت بين متغيرى البحث (تدويل التعليم الجامعى والوظائف المتوقعة لسوق العمل).

٦- إن نتائج البحث وتوصياته قد تساعد قطاعًا من المستفيدين؛ ومنهم على سبيل المثال: القائمين علي التعليم الجامعي وسياساته، وإدارة التعاون الدولي بوزارة التعليم العالي، ووزارة القوى العاملة، والمجتمع بأسره.

مصطلحا البحث

١- تدويل التعليم الجامعى *Internationalization of University Education*

يعرف البحث الحالى تدويل التعليم الجامعى بأنه: تيسير الحراك الأكاديمي الدولي للجامعات والطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وتحقيق التعاون الأكاديمى الدولى بين الجامعات، وإضفاء البعد الدولى على برامجها الأكاديمية وأنشطتها التعليمية مع الحفاظ على الهوية الثقافية والقومية.

٢ – الوظائف المتوقعة لسوق العمل

يعرف البحث الحالى الوظائف المتوقعة لسوق العمل بأنها: المهن والتخصصات المستقبلية التى يمكن التنبؤ بظهورها كمطلب حيوى لسوق العمل انعكاسًا للتطور المعرفى والتكنولوجى والرقمى وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعى، والتى تحتم على التعليم الجامعى إعداد خريج يمتلك المعارف والمهارات والقدرات اللازمة لشغلها.

منهج البحث

في ضوء طبيعة الموضوع وأهدافه استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي في تحقيق أهدافه، وذلك من خلال التأصيل النظري لتدويل التعليم الجامعى، وتحديد طبيعة العلاقة بين

التعليم الجامعى وسوق العمل، وعرض بعض الوظائف المتوقع ظهورها فى سوق العمل وصولاً إلى تصور مقترح لتلبية تلك الوظائف المتوقعة من خلال تدويل التعليم الجامعى.

وفى ضوء ما سبق تمت معالجة موضوع البحث فى ثلاثة محاور على النحو الآتى:

المحور الأول: الإطار المفهومى لتدويل التعليم الجامعى.

المحور الثانى: الوظائف المتوقعة لسوق العمل فى ظل التغيرات المعاصرة.

المحور الثالث: التصور المقترح.

وفيما يأتى عرض لكل محور من هذه المحاور وذلك على النحو الآتى:

المحور الأول: الإطار المفهومي لتدويل التعليم الجامعي

إن التدويل في مجال التعليم الجامعي لم يظهر فجأة، بل نتيجة تطورات عبر مراحل زمنية معينة، بدأت مع نشأة الجامعات وزادت وتوسعت مع التقدم التكنولوجي وبروز العولمة بتداعياتها المختلفة، ومن ثم انصب اهتمام الباحث فى هذا المحور على تناول تدويل التعليم الجامعى من حيث مفهومه، وأهدافه، وأهميته، ومجالاته، وذلك على النحو الآتى:

أولًا: مفهوم تدويل التعليم الجامعي *Internationalization of University Education*

إن التدويل في مجال التعليم الجامعي لم يظهر فجأة، بل نتيجة تطورات عبر مراحل زمنية معينة، بدأت مع نشأة الجامعات وزادت وتوسعت مع التقدم التكنولوجي وبروز العولمة بتداعياتها المختلفة، وقد أدي هذا التطور إلي تعدد التعريفات التي تناولته، فيعرفه العجمى (٢٠٠٣، ١٥٦) بأنه "إدخال الملامح الدولية علي المناهج وتكنولوجيا التعليم وأنماط التقييم ومعاييره علاوة علي تيسير الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين. هذا فضلا عن التعاون الأكاديمي الدولي في التبادل الطلابي والتدريب التخصصي للخريجين وتجديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية والتعاون بين الباحثين".

كما يعرفه نايت (Knight, 2004, 12) بأنه "عملية إدماج البعد الدولى أو البعد المتعدد الثقافات داخل أنشطة التعليم الجامعى من "تعليم وتعلم، وبحوث وخدمات مجتمعية".

أما مارجيسون (Marginson, 2007, 13) فيعرفونه بأنه "عملية إدخال الرؤية الدولية في نظام الجامعة، وهي رؤية مستمرة ومتوجهة نحو المستقبل، ومتداخلة التخصصات، حيث يتم بناء رؤية مؤسساتية، وحفز الأفراد في كل وحدات الشؤون الأكاديمية، من أجل تغيير النظام الكلي للجامعة، والتفكير بطريقة عالمية ومقارنة وتعاونية.

كما يُعرف بأنه "الجهود المبذولة من أجل تكيف التعليم الجامعي مع المتطلبات والتحديات التي تفرضها العولمة في المجتمعات سواء في النواحي الاقتصادية أو الثقافية أو التعليمية، وإدماج المعايير الدولية والبعد الثقافي في العمليات التعليمية، والأنشطة البحثية، وخدمة المجتمع" (Nicolescu et al., 2009,977).

ويُعرف أيضًا بأنه "السياسات المحددة والبرامج التي تضطلع بها الحكومات والنظم الأكاديمية، والإدارات الفردية للتعامل مع العولمة" (Altbach et al., 2009, 23).

ويذكر دينش (Dinesh, 2010, 7) أنه "عملية الوعى وإحداث التفاعلات داخل أو بين الثقافات، من خلال وظائف التدريس والبحث والخدمة، وبالتوافق مع تحقيق الهدف النهائى المتمثل فى تحقيق التفاهم المتبادل عبر الحدود الثقافية".

ويضيف البنك الدولى (٢٠١٠، ١٩٥) أنه "مشروع يتضمن عددًا متزايدًا من الطلاب، أو تلك التي تمنح درجات علمية في الخارج، وزيادة التعاون في مجال البحث العلمي، والتأليف المشترك للمنشورات البحثية، واكتساب لغة ثانية وثالثة، وحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين، والاعتراف المتبادل بالساعات المعتمدة الأكاديمية واستحداث درجات علمية مشتركة وثنائية عن بعد، وإنشاء تحالفات دولية".

ويشير ميترا (Mitra, 2010,105) إلى أنه "عملية تضمين البعد الدولى في التعليم، من خلال رؤية مؤسسية لتحفيز الأفراد علي التغيير الشامل، والتفكير عالميًا وبشكل تعاوني، وهو وسيلة نحو البيئة الخارجية المتنوعة المتغيرة التي تركز علي تيارات وطرائق البيئة العالمية".

ويذكر ميندیراتا (Mehndiratta, 2011, 494) أنه "عملية التبادل بين الدول للطلاب، والمعلمين، والمقررات التعليمية، والموارد البشرية، والمعارف والمهارات للارتقاء بعملية التفاهم الدولي من خلال التعليم".

ويرى هلال ونصار (٢٠١٢، ١٩٥) أنه "إحداث نوع من الحراك الدولى المتبادل والمتوازن بين مؤسسات التعليم العالى المصرى وبين غيرها من نظم التعليم العالى العالمية، من خلال مجموعة من الآليات والأنشطة التى تضمن حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والبرامج التعليمية، والمناهج والمقررات الدراسية، والبحث العلمى، وبرامج خدمة المجتمع".

أما قاسم ومصطفى (٢٠١٤، ١٤) فيعرفاه بأنه "تهيئة المجتمع للدخول في شراكة فعاله وناجحة مع المجتمع الدولي من أجل إحداث التكامل والتوافق والتنمية بين المجتمعات والشعوب".

بينما يعرفه محمد (٢٠١٤، ١٥٥) بأنه "إضفاء البعد الدولى – أو البعدالمتعدد الثقافات –على كافة الأنشطة الجامعية للارتقاء بكفاءة البرامج الأكاديمية والبحثية بالجامعات، وتعزيز قدراتها التنافسية محليًا وإقليميًا وعالميًا".

ويعرفه العنزى والدويش (٢٠١٥، ٢٥٦) بأنه "عملية إضافة البعد الدولى على المناهج والبرامج فى الجامعات، وتنشيط التبادل الثقافى مع الجامعات العالمية، وتبادل الخبرات البحثية والأكاديمية التى تطور مستوى أعضاء هيئة التدريس والطلبة فيها".

ويُعرف أيضًا بأنه "الجهود والأنشطة المنظمة والمقصودة أو الاستباقية التى تقوم بها مؤسسات التعليم الجامعى المعاصرة، والتى ترتكز على رؤية واستراتيجية وطنية ومؤسسية، لإدماج البعد الدولى فى سياستها ووظائفها وبرامجها التعليمية والبحثية والخدمية، فى إطار دولى يحقق التوازن بين التعاون والشراكة ومواجهة التحديات العالمية، وبين تحقيق المطالب المجتمعية والحفاظ على الهوية الوطنية، بما يزيد من قدرتها فى الحصول على القيمة الأكاديمية والميزة التنافسية للأنشطة الدولية، ومحصلته أداء دورها المنوط بها بكفاء وفعالية" (عبد الحافظ، ٢٠١٦، ١٨).

ويضيف أبو راضى (٢٠١٧، ١٠) أنه "إحداث نوع من الحراك الدولى المتبادل والمتوازن بين النظم التعليمية من خلال مجموعة من الآليات والأنسطة التى تُعد بمثابة مقومات يستند إليها، ويمكن من خلالها الحكم على مدى قدرة المؤسسة على المنافسة الدولية".

ويشير أحمد (٢٠١٩، ٣٦٥) إلى أنه "العملية التى يتم من خلالها إدخال الأبعاد الدولية وعبر الثقافية فى التدريس والبحوث ومؤسسات التعليم الجامعى وتيسير الحراك الأكاديمى والدولى لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين بالشكل الذى يساعد فى تحقيق مفهوم التربية الدولية".

ويذكر مصطفى والجوهرى (٢٠١٩، ٤٧٩) أنه "تلك العملية التى يتم من خلالها إضفاء البعد الدولى والبين ثقافى على الوظائف الثلاث لمؤسسات التعليم الجامعى والتى تتمثل فى؛ التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع".

يتضح من التعريفات السابقة لتدويل التعليم الجامعى أنها تركز علي ضرورة إضفاء البعد الدولى على رسالة ووظائف الجامعة، وتفعيل التعاون الأكاديمي الدولي بين الجامعات، ودعم الحراك الأكاديمي للطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، كما يتضح أن التدويل وسيلة للجامعات فى مواجهة التحديات وتحقيق التفاهم وزيادة القدرة التنافسية. وكذلك يمكن القول بأن التدويل استراتيجية تهدف إلي خروج الجامعات من عزلتها المحلية إلي العالمية من خلال تبني معايير دولية في مختلف أنشطتها الأكاديمية والبحثية والخدمية.

وعليه يعرف البحث الحالى تدويل التعليم الجامعى بأنه: تيسير الحراك الأكاديمي الدولي للجامعات والطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وتحقيق التعاون الأكاديمى الدولى بين الجامعات، وإضفاء البعد الدولى على برامجها الأكاديمية وأنشطتها التعليمية مع الحفاظ على الهوية الثقافية والقومية.

ثانيًا: أهداف تدويل التعليم الجامعي

تتعدد أهداف تدويل التعليم الجامعي، ويمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يأتى (فيلحين، ٢٠١٠، ٣٣٤–٣٣٥؛ IAU, 2012, 2؛ Minh, 2013, 133؛ Alemu, 2014, 15؛ محمد، ٢٠١٤، ١٥٧–١٥٨؛ خاطر، ٢٠١٥، ٢٤٠؛ الدجدج، ٢٠١٦، ٤٧٣–٤٧٤):

١– الإرتقاء بمستوي السمعة الدولية للجامعات، وذلك ببناء القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم الجامعي، والحفاظ علي مستوي المنافسة الدولية والتأكيد علي الطابع العلمي والأكاديمي لتنمية التفاهم والتعاون الدولي.

٢– زيادة الوعي الدولي بين الطلاب والباحثين وتنمية التفكير والبحث في القضايا الدولية التي تتعدى الحدود.

٣– دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات وبعضها من خلال التعاون في الأبحاث المشتركة وتكوين التحالفات الاستراتيجية وتبادل الطلاب والباحثين بما يحقق التقدم والمنافع المشتركة لهذه الجامعات.

٤– تحقيق التميز والتنافسية بين الجامعات من أجل استقطاب الطلاب مما يؤدي إلي الحرص علي الجودة وتقديم أفضل عروض الخدمات التعليمية.

٥– تحسين جودة التعليم والتعلم لتهيئة أعضاء هيئة التدريس والطلاب بشكل أفضل ليكونوا مواطنيين عالميين مع إتاحة الفرصة للطلاب للالتحاق ببرامج دراسية غير متوافرة فى بلادهم، وتحسين قدرات أعضاء هيئة التدريس.

٦– طرح برامج عالمية في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

٧– المشاركة في المعرفة وضمان تدفقها عبر أحدث الوسائل والتقنيات المتاحة.

٨– تعزيز وتسهيل إقامة مقررات مشتركة بين الجامعات داخل الدولة الواحدة ومن دولة لأخري.

٩– تقليص الفجوة المعرفية الموجودة بين الجامعات في الدول المتقدمة والدول النامية والحد من هجرة الكفاءات العلمية والعقول البشرية.

١٠–تشجيع الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك المؤسسات التعليمية بحيث تتكيف مع التطورات الجديدة والمتغيرة.

١١–التأكيد علي الطابع الاكاديمي والتجاري لعملية التدويل لتوليد مصادر للتمويل الذاتي للجامعات.

١٢–تحقيق التقارب الثقافي بين الأمم والشعوب وتأصيل الهوية القومية.

١٣–تعزيز أدوار التعليم الجامعي لتدعيم الكفاية الدولية للمواطنين عن طريق مساهمة التعليم الجامعي في تزويد الطلاب بالمهارات الضرورية للتمكن من الحياة والعلم في عالم يتحرك نحو عولمة السوق.

١٤–تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة والتعاون الأكاديمي وغيرها من آليات الربط بين مؤسسات التعليم الجامعي في شتي أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف أو نقلها وتكثيفها داخل البلدان وعبر الحدود.

مما سبق يتضح أن تدويل التعليم الجامعي يحقق عديدًا من الأهداف والفوائد سواء على المستوى الفردي أو المؤسسى أو الوطني، كبناء وتنمية قدرات الطلاب وأعضاء هيئه التدريس والقيادات والموظفين وإكسابهم مهارات تساعدهم علي التحرك في سياق دولي، وتطوير طرق التدريس والتعلم وتعزيز انتاج المعرفة والاستفادة منها وبناء الشبكات والشركات

التعليمية والبحثية الدولية والارتقاء بالقدرة التنافسية وزياده الوعي بالثقافات وتحسين الجودة الجوده والحصول على الاعتماد، والسمعة العالمية، هذا بالإضافة إلي التعريف بالثقافات المختلفة للأمم والشعوب والتوعية بالمشكلات الكبرى التي تواجه الإنسانية ونشر السلام العالمي والديمقراطية.

ثالثًا: أهمية تدويل التعليم الجامعي

يُعد تدويل التعليم الجامعى عملية شاملة تتناول كافة جوانب العملية التعليمة بالجامعات بغرض خلق فضاء أكاديمى لنظم ومؤسسات التعليم العالى يتجاوز حدود الدولة التى تنتمى إليها، ومن ثم أصبح ضرورة فى ظل التحديات التى تواجهها المتغيرات الإقليمية والدولية، وفى ظل ما تفرضه الثورة الصناعية الرابعة من تحديات متنوعة فى مختلف المجالات.

وفى هذا السياق حدد شورمان (Schoorman, 2010, 5) أربعة مبررات أو أسس منطقية تكشف عن أهمية تدويل التعليم بصفة عامة، وهذه المبررات هى:

- السلام العالمي: باعتباره الأساس المنطقي لتدويل التعليم والتأكيد على أهميته على الصعيد العالمي، وأهمية التعليم في السعي لتحقيق السلام، على افتراض أن " الحرب تبدأ في عقول الأفراد " وبالتالي التعليم وليس التسليح سيشكل المصدر الدائم من أجل السلام.
- النجاح في المنافسة الدولية: حيث ترتبط جهود التدويل من أجل النجاح في المنافسة الدولية بنوعين من المنافسة: المنافسة السياسية والمنافسة الاقتصادية.
- المعرفة العالمية: يلفت هذا المبرر الانتباه إلى ضرورة التدويل للنجاح المهني والكفاءة العالمية، نظرًا لما ظهر من انخفاض اهتمام التعليم والبرامج بالمنظور العالمي، وانخفاض مستويات الوعي العالمي بين الشباب، لذا اتجهت الأنظار إلى الجامعات لإدراك أهمية الأبعاد الدولية التى يجب أن تحتضنها.
- التعاون العالمي: وهو ما يؤكد الحاجة إلى العلاقة بين الدول في عالم مترابط على الصعيد العالمي.

وقد أجملت دراسة القاضي (٢٠٠٨، ٩٦– ٩٧) مبررات الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي في الاستجابة لتحديات العولمة سواء الاقتصادية والتي تعني سيطرة مفاهيم الاقتصاد الرأسمالي وسيادته في العالم، أو السياسية والتي تعني سيادة مفاهيم النظام السياسي

الليبرالي وانتشارها والمناداة بشعارات ظاهرية وليست حقيقية، أو الثقافية والتي تعني البحث عما هو مشترك بين الثقافات المختلفة بالإضافة إلي العولمة التكنولوجية و العولمة التعليمية والتربوية التي تعني توجيه النظم التعليمية العالمية في إطار يخدم النظام المهيمن ويحقق أغراضه.

وعليه ذكرت دراسة أحمد وحسن (٢٠٠٩،٢٠–٢٢) أن التحديات المختلفة للعولمة فرضت ظهور التعليم الجامعي الإلكتروني، وتزايد استخدام الإنترنت، وتطور معايير جودة المناهج الجامعية وأساليب التقويم، وضمان الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ونشر ثقافة السلام ونبذ العنف، هذا بالإضافة إلى تزايد اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالتعليم الجامعي، وتطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية والبحث عن مصادر تمويل إضافية، وتزايد التقارب بين الجامعات.

ويؤكد هلال ونصار (٢٠١٢، ٢٢١) في هذا الصدد أنه مهما تنوعت المبررات تظل حاجة تدويل التعليم الجامعي والتعاون الدولي الناجح إلى رؤية وأسس دولية تقوم على التضامن والتعاون وتحقيق المصالح والمنافع المتبادلة، من منطلق أن مؤسسات التعليم الجامعى لا يمكنها تحقيق أهدافها كاملة إلا من خلال التعاون مع نظائرها على المستوى الدولي، وأن إصلاح مؤسسات التعليم الجامعي وتطويرها لابد وأن يا يستمد من كافة الجوانب المحلية و الإقليمية والدولية.

ويضيف عبد الحافظ (٢٠١٦، ٣٠) أن مبررات تدويل التعليم متشابكة وديناميكية كما أنها قد تختلف من دولة إلي أخري ومن مؤسسة لأخري وفقًا لأهدافها من التدويل وإمكاناتها، وبالتالي قد يتفاوت تأثير ووزن كل منها علي التدويل، وقد تتقدم مبررات منها على سواها؛ فقد تتقدم مبررات الجودة والاعتماد والتصنيف العالمي للجامعات علي مبررات التمويل أو الدافع الاقتصادي، وقد تتقدم المبررات السياسية علي ما سواها.

وبالإضافة إلى المبررات السابقة فإن للتدويل في مجال التعليم الجامعي أهمية كبيرة، تتضح فيما كونه يساعد على (Mukherjee & Wong, 2011, 129؛ ويح، ٢٠١٢، ٣٢٠؛ مصطفي،٢٠١٣، ٣٢٨؛ Jibeen & khan, 2015, 197):

- التطوير الأكاديمي، وتلبية متطلبات البيئة الوطنية والإقليمية والعالمية، والسماح لتحسين ومواءمة معايير الجودة سواء علي المستوي العالمي أو الوطني، وتعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي.
- استشراف أهم التحديات، والتهديدات التي تواجه النظم التعليمية بحيث يمكن مواجهتها، والتنبؤ بغد أفضل لمستقبل التعليم، حيث تعتمد علي إحداث جودة المنتج التعليمي قبل تسويقه، وعرضه دولياً.
- الارتقاء بمنظومة العمل الجامعي، وتمكين الجامعات من التحول لتصبح أكثر قدرة علي المنافسة من المؤسسات الأكاديمية الأخري المناظرة، وتحولها لتصبح أكثر جذباً للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والباحثين، والجهات الممولة، ومجتمعي الصناعة والمال والأعمال.
- المحافظة علي العلوم وتنميتها من خلال التبادلات الأكاديمية الديناميكية، حيث تقوم الجامعات الغربية بإنشاء شبكات وجمعيات لنقل المعارف والبحوث العالمية.
- تنمية قيم المواطنة المحلية والعالمية، ومرونة التفكير، والتسامح واحترام الآخرين، والشعور بالمسئولية ، والمشاركة المدنية.
- مواكبة تعددية أبعاد التنافسية العالمية والتى تقتضي تغييرًا في اللوائح وعالمية الحراك التعليمي للهيئات الطلابية والتدريسية واستحداث تدابير داعمة للشفافية والنزاهة التنظيمية.

ولتدويل التعليم الجامعى أهمية كبري خاصة للدول النامية، وذلك لاعتبارات عدة، منها (TanKosic & Caric, 2009,3؛ القحطانى، ٢٠١٧، ٢٩–٣٠):

- زيادة حراك أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتعميق الفهم للحرية الأكاديمية.
- تنشيط اقتصاديات الدول وبناء القدرات من الموارد البشرية.
- تعلم مداخل جديدة لمجموعة من القضايا والمشكلات الأكاديمية والإدارية.
- زيادة القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.
- التوسع في الشبكات الإلكترونية التي تربط الأنشطة التعليمية والبحثية للجامعات علي المستوي الدولي.

- حاجة الجامعات في الدول النامية للدخول في النظام العالمي للبحوث العلمية والابتكارات.
- المشاركة في فعاليات الاعتماد الدولي ونقل الوحدات الدراسية.
- تعزيز التضامن والتعاون الدوليين.

ومن خلال ما سبق يتضح أن تدويل التعليم بصفة عامة وخاصة التعليم الجامعى على درجة عالية من الأهمية فى عالم سريع التغير باعتباره وسيلة لتحقيق الجودة ومدخل لتحقيق القدرة التنافسية، مما يؤكد فتح قنوات التواصل والحوار مع المجتمع الدولي ومن ثم سد الفجوة التي تفصل المجتمعات النامية عن المجتمعات المتقدمة علميًا وتقنيًا، من منطلق أن أى مؤسسة تعليمية لا يمكنها تحقيق أهدافها كاملة إلا من خلال التعاون مع نظيراتها على المستوى الدولى.

رابعًا: مجالات تدويل التعليم الجامعي

تتنوع مجالات تدويل التعليم الجامعي ونماذجه التي تستخدم في تخطيط وتنفيذ سياسات التدويل واستراتيجياته، وتأسيسًا علي أهداف تدويل التعليم الجامعي سالفة الذكر فإن تدويل التعليم الجامعي ينطوي علي عديد من المجالات ترتبط بحراك الطلاب والأساتذة، وتضمين البعد الدولي في مختلف أنشطة التعليم، وتعزيز التعاون الدولي بين مختلف دول العالم، ويتم تحديد المجالات الأكثر أهمية في عملية التدويل وفقاً للأهداف المرجو تحقيقها وأيضاً وفقًا للموارد والامكانات المتاحة لكل دولة، وعليه يمكن تحديد مجالين رئيسين لتدويل التعليم الجامعي، هما (Oyewole, 2009, 321):

أ- التدويل الخارجي **Internationalization abroad**: ويقصد به الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، بناء استراتيجيات مع الشركاء الدوليين، وتقديم برامج مشتركة مع مؤسسات عبر الحدود، وجود أفرع للجامعات خارج الحدود الوطنية، والبحوث الدولية المشاركة، والدرجات العلمية المشتركة.

ب- التدويل الداخلي **Internationalization at home**: ويقصد به تطوير المناهج الدراسية لتلبية المعايير الدولية، وتعيين أعضاء هيئة تدريس دولية، والجهود الرامية إلي تحسين استراتيجيات التدريس والتعلم للوفاء بالمعايير الدولية.

ويمكن تقسيم هذين المجالين الرئيسين إلى أربعة مجالات رئيسة تمثل الآليات أو المداخل التى يمكن من خلالها تدويل التعليم الجامعى، وذلك على النحو الآتى:

١ - الحراك الأكاديمي الدولي

يعد الحراك الأكاديمي الدولي من أبرز مجالات تدويل التعليم الجامعى؛ فقد تزايد الحراك الأكاديمي الدولى لكل من الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس فى ظل ما تشهده الألفية الثالثة من تنام لأهمية العلم والتكنولوجيا ونتيجة لتحدى العولمة، ويهدف الحراك الأكاديمى الدولى إما لاكتساب وجهات نظر مختلفة، أو تطوير اللغات والمهارات العالمية، أو تمكين المواطنين بأن يصبحوا مواطنين عالميين وإعدادهم للتكيف مع سوق العمل العالمى، ويتضمن الحراك الأكاديمى الدولى فترة الدراسة والتدريس والبحث للطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس فى دولة أخرى غير الدولة الأم، وذلك خلال فترة زمنية محددة، على أن يعودوا بعدها إلى الدولة الأم، أى أن الحراك الأكاديمى الدولى لا يتضمن الهجرة من دولة لأخرى (أحمد وآخرون، ٢٠١٥، ١٢). وفيما يأتى عرض لأشكال أو أنواع الحراك الأكاديمى الدولى:

أ -الحراك الطلابي

ويعد الحراك الطلابي من أبرز أنماط تدويل التعليم الجامعي وأكثرها شيوعًا نظرًا لما له من آثار أكاديمية واقتصادية واجتماعية، وتتعدد برامج الحراك الطلابي عبر الحدود، ومن أهمها ما يأتى(Dinesh,2010,10):

- برامج التبادل قصيرة المدي: مثل البرنامج الاتحاد الأوروبي لحراك الطلاب والمنح "إيراسموس Erasmus"، الذي يدعم حراك(١٠٠٠٠٠) طالب سنوياً في أوروبا بتكلفة منخفضة، وغالباً يعود الطلاب إلي بلادهم بعد انتهاء البرنامج.
- برامج تقدم داخل الدول المستوردة للخدمة: وهي تعتمد علي تقديم التعليم الدولي للطلاب داخل بلادهم – بدون أن يضطروا للإقامة في الخارج– وتشمل أسلوبين، الأول؛ افتتاح فروع للجامعات الأجنبية في بلاد الطلاب الأصلية، والثاني أسلوب التعليم عن بعد.

وقد أولت العديد من الجامعات العالمية الحراك الطلابى اهتمامًا خاصًا؛ حيث تتنافس الجامعات فيما بينها على استقطاب أكبر عدد من الطلاب المتميزين، لأن هذا سينعكس فى النهاية على إنتاجها العلمى والبحثى ومنزلتها العالمية، إضافة إلى أن هذا يشكل مصدرًا مهمًا

للدخل فى زمن أصبح فيه الإنفاق على التعليم الجامعى أمرًا باهظ التكاليف (معلا، ٢٠١٤، ١٠٣).

وتشير الإحصاءات الصادرة عن اليونسكو أن هناك مالا يقل عن ٤ مليون طالب يدرسون خارج بلدنهم، تستضيف الولايات المتحدة الامريكية ١٨ % منهم، والمملكة المتحدة ١١%، وفرنسا ٧%، واستراليا ٦%، والمانيا٥%. وقد شهد هذا المجال دخول بلدان جديدة كالصين، وماليزيا، وكوريا، وسنغافورة ونيوزيلندا، والتي تستضيف ٦% من الحصة العالمية للطلاب الذين يدروسن خارج بلادهم. وعلي مستوي الدول العربية تُعد مصر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية، وجهات رئيسية للطلاب الراغبين في الدراسة الجامعية، حيث تستضيف هذه البلدان الثلاثة ٤% من الحصة العالمية للطلاب الذين يدروسن خارج بلادهم(اليونسكو ، ٢٠١٥ ، ١٢).

ب - حراك أعضاء هيئة التدريس

يعد حراك أعضاء هيئة التدريس أحد المحاور الرئيسة لتدويل التعليم الجامعي، ويمثل عنصرًا مهمًا يسهم فى نجاح جهود التدويل فى الجامعة؛ حيث يزودهم هذا الحراك بخبرات دولية، كما يمدد من نطاق الاتصالات ويوثقها مع أقرانهم في الخارج، وهو ما يترجم في نهاية المطاف إلي أنشطة دراسية وبحثية عند عودتهم إلي بلادهم. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، ٢٠١٠، ٢١٧–٢١٨)، ويتم حراك أعضاء هيئة التدريس عن طريق إبرام اتفاقيات تعاون ثنائية أو أكثر بين الجامعات، تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بهيئة التدريس من الطرف الآخر، أو التعاون في إنشاء برامج تعليمية أو تطوير البرامج القائمة(ويح، ٢٠١٢، ٣٥٠).

ويشير هلال ونصار (٢٠١٢، ٢٧٧) إلى أن نجاح تدويل مؤسسات التعليم الجامعى يتوقف على مدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى أنشطة التدويل؛ فمن أبرز المعوقات التى قد تحول دون تحقيق أهداف التدويل نقص مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى أنشطة التدويل، الأمر الذى يلزمه تكوين ثقافة داعمة ومحفزة لأعضاء هيئة التدريس لتشجيعهم على المشاركة فى التدويل.

ج - الحراك المؤسسي

يذكر هيلمس ورامبلى (Helms & Rumbley, 2012, 6) أن الحراك المؤسسى يشير إلى إنشاء فروع جامعية تابعة للحرم الجامعى الأصل فى دولة ما بهدف تدريس البرامج التعليمية لتلك الدولة فى الموطن الأصل للطلبة بدلاً من انتقالهم إلى دولة أخرى للدراسة. ويضيف معلا (٢٠١٤، ٩٤) أن الأمر قد يصل إلى أن تقوم بعض الدول بتشجيع الجامعات العريقة من دول أخرى على تأسيس فروع لها على أراضيها، عن طريق منحها حوافز على شكل دعم مادى أو إعفاءات ضريبية، أو بتخصيص أراضى لتنشئ عليها فروعها لما لذلك من أهمية فى توفير فرص تعليمية إضافية عالية الجودة للطلاب فى بلدهم الأم، وتعزيز تواصل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ما بين الفرع الخارجى والجامعة الأم مما يزيد من من التفاعل الاجتماعى والعمل المشترك وبناء جسور التفاهم بين الشعوب من مختلف الثقافات. هذا بالإضافة إلى أن أسباب الحراك المؤسسى قد تختلف من جامعة لآخرى؛ فبعض الجامعات ترى فى ذلك فرصة لتحقيق عائدات مالية إضافية من الرسوم الدراسية للطلاب المنتسبين إلى فروعها الدولية، والبعض الآخر يرى فى ذلك انتشار له على الساحة الدولية وتحسين لمكانته العالمية وزيادة قدرة على التنافس فى سوق التعليم الجامعى الدولى.

٢ - التعاون الأكاديمي الدولي

يهدف التعاون الدولي إلي التقريب بين الثقافات، وتعزيز القيم الإنسانية بين المجتمعات المختلفة، كما يحث الجامعات في الدول المتقدمة إلي الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية تجاه الدول النامية في محاولة لتقليل الفجوة الإنمائية بينهم. ويتم التعاون الدولي عبر قنوات ومستويات عديدة، فيمكن أن يتم عبر تعاون ثنائي بين دولتين بحيث تقوم به جامعة أو أكثر في كل منها، أو من خلال تعاون جماعي علي المستوي الإقليمي، ويتم في معظمه بدعم من المنظمات الدولية التي تعني بضرورة إيجاد أطر تشاركية تفاعلية بين مؤسسات التعليم العالي الدولية من خلال اتفاقيات متنوعة (خاطر، ٢٠١٥، ٢٤٥).

وفى هذا السياق أشار مازورال وآخرون (Mazzarol et al., 2003, 90) إلي أن التدويل في العصر الحديث شهد ثلاث موجات للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي؛ الأولي: تضمنت سفر الطلاب من موطنهم إلي الدول المتقدمة لمواصلة دراساتهم العليا، وهذه الموجة استمرت خلال القرن الماضي ومازالت مستمرة حتي اليوم؛ والثانية: تتمثل في التعاون

بين الجامعات في العالم من خلال إقامة قنوات للتبادل العلمي وبرامج الاشراف التربوي، وعقد اتفاقيات التوأمة أو التحالف العلمي؛ أما الثالثة: وتتمثل في فتح أفرع للجامعات الأجنبية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم عن بعد، وإقامة الجامعات الافتراضية.

وقد اتجهت عديد من الجامعات إلي تبني أشكال عدة لدعم التعاون الأكاديمي الدولي، والتى تمثل أبرز مظاهره؛ ومنها:

- الاعتراف المتبادل **Mutual Recognition**: ويعنى اعتراف الجهات الرسمية الأكاديمية أو المهنية فى دولة ما بالشهادات والدرجات الأكاديمية الممنوحة من جامعة ما فى دولة أخرى بناء على اتفاق مسبق بين الدولتين أو على الأقل بين بعض الجامعات بها، ويسهم الاعتراف المتبادل فى الحد من عوائق التشغيل أو التوظيف الدولى (فى غير البلد الأم)، وكذلك فى استكمال الدراسات الجامعية دوليًا بسهولة ويسر، وتُعد الصين أكثر الدول نشاطًا فى هذا المجال (قاسم ومحمود، ٢٠١٢، ٥٤).
- الحرم الجامعى الفرعي **Branch Campus**: ويقصد به إنشاء فروع لجامعة في بلد ما عن طريق جامعة أم في بلد أخر، وسعيها للحصول علي الاعتماد الرسمي سواء بمفردها أو بالمشاركة مع جامعة أخري في البلد المضيف (كينج، ٢٠٠٨، ٢٧٨ – ٢٧٩).
- برامج توأمة الجامعات **University Twinning**: هي خطة عمل دولية تهدف إلى تعزيز التعاون الدولى بين الجامعات، وتتم من خلال اتفاقيات تعقد بين جامعتين أو أكثر بحيث يتم توحيد متطلبات البرامج الدراسية في إطار ترتيبات الاعتماد المتبادل، ومن ثم يتم توحيد البرنامج الدراسي ومحتواه ونظم تقويمه بينهم(كينج، ٢٠٠٨، ٢٧٨ – ٢٧٩).
- برنامج كراسى اليونسكو **UNESCO Chairs Programme**: هو وسيلة أساسية تتيح لليونسكو أداء دورها فى تشجيع التعاون بين الجامعات فى جميع أنحاء العالم، ويستهدف تطوير البرامج الدولية التى تهتم بتدعيم القدرات التدريسية والبحثية لمؤسسات التعليم الجامعى فى مجالات مختارة، وذلك بزيادة عدد المتخصصين البارزين فى مختلف العلوم على المستوى العالمى مع التركيز على الدول النامية، كما يستهدف التجنيد الدولى لأصحاب هذه الكراسى من بين الباحثين الدوليين البارزين ويلقبون بأساتذة اليونسكو، وكذلك الربط بين الباحثين المتميزين فى المؤسسة أو الدول المستضيفة للكراسى والدول الآخرى (العجمى، ٢٠٠٧، ١٥٩؛ أحمد وآخرون، ٢٠١٥، ٩٥).

- **منح حق الامتياز: ويقصد بها منح حق الامتياز من قبل جامعات مرموقة في بلد أجنبي لجامعات في دول أخري لتقدم دورة دراسية أو برنامج معد من قبل الجامعات المانحة (كينج، ٢٠٠٨، ٢٧٨ – ٢٧٩).**
- **الشراكات Partnerships: هي عبارة عن تكوين علاقات ذات معانى وأهداف مع شركاء فى مناطق أخرى على مستوى العالم. ومن أبرز أشكال الشراكات برامج منح الشهادات الدولية بأنواعها المختلفة؛ وأبرز هذه البرامج ثلاثة؛ الأول: برنامج الشهادة المشتركة؛ ويتم منحها عن طريق مؤسستين أو أكثر مشاركتين فى برنامج أكاديمى واحد، ولا تشترط سفر الطالب للدولة الشريكة فى البرنامج، وإنما توجد خيارات متاحة تعوض الحراك الطلابى مثل الأساتذة الزائرين، والدراسة عن بعد، والمشاريع البحثية المشتركة. والثانى: برنامج الشهادات الثنائية أو المتعددة؛ ويمنح شهادتين مؤهلين فرديين عند مستويات متعادلة ومتكافئة، وذلك بعد الانتهاء من إتمام متطلبات البرنامج التعاونى الذى يتم وضعه بواسطة المؤسستين الشريكتين، وللطالب الحق فى الدراسة فى أى مؤسسة من المؤسسات الشريكة، لكن يتم منحه شهادتين منفصلتين من كل مؤسسة. أما فى حالة برنامج الشهادات المتعددة فيكون الاختلاف الوحيد فى عدد الشهادات الممنوحة؛ حيث يمنح ثلاث مؤهلات فردية أو أكثر عند مستويات معادلة، تكون مدة هذا النوع من البرامج أطول من مدة برنامج الشهادة المشتركة، كما أن هذا النوع من البرامج معترف به أكثر من برنامج الشهادة المشتركة. أما عن النوع الثالث: برنامج الشهادات المتتالية؛ فيمنح مؤهلين مختلفين عند مستويين متتاليين، وذلك بعد الانتهاء من إتمام متطلبات البرنامج التعاونى الذى يتم وضعه بواسطة المؤسستين الشريكتين، وتكون المؤسستان المانحتان للمؤهل فى دولتين مختلفتين، ومن ثم ينتقل الطالب من دولة إلى أخرى لاستكمال كل مستوى على حدة (Knight, 2011, 299-301; Helms & Rumbley, 2012, 6; Lane & Kinser, 2012, 23).**
- **النشر المشترك للبحوث العلمية: يُعد النشر العلمى المشترك أحد مجالات تدويل التعليم الجامعى؛ فأغلب الدراسات العلمية رفيعة المستوى تنشر من باحثين ينتمون إلى أكثر من دولة، ففى بريطانيا حوالى (٥٠%) من الأبحاث العلمية تنشر باشتراك**

مع باحثين أجانب، فى حين يكون التعاون البحثى والنشر المشترك بين الباحثين على الصعيد العربى ضعيف للغاية (الصديقى، ٢٠١٤، ٢٦).

- جامعات الشركات Corporate Universities: هى جامعات تتولى إنشاءها شركات أو هيئات حكومية أو خاصة أو جمعيات تجارية أو غيرها لتساعدها فى تحقيق رسالتها عن طريق نشر ثقافة المؤسسة وإثراء عملية التدريب والتنمية المهنية والتنظيمية لدى الأفراد والعاملين، وتقدم جامعات الشركات منهجًا خاصًا بها يدعم أهدافها ومبادراتها، ويخدم فى تنمية مهارات وقدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بها فى مجالات التخصص من جانب، وقدرت ومهارات العاملين من جانب آخر(عبد العزيز، ٢٠١٦، ١٢٢–١٢٥).
- الاتحادات والتحالفات والتكتلات التعليمية الدولية

لقد ارتبط تدويل التعليم الجامعي بالتطورات المتلاحقة التي أفرزتها العولمة ، فظهرت علي مستوي العالم عديد من التحالفات والتكتلات التعليمية الكبرى؛ هى عبارة عن منظمات تطوعية تتكون على الأقل من ثلاث مؤسسات تعليم عالى، ويكون لها مهمة أساسية تتمثل فى نشر المعارف والارتقاء بها على الصعيد الدولى، وزيادة الأنشطة الدولية والمنافع المتبادلة، مثل تحالف نظم التعليم العالى بأوربا لإنشاء منطقة تعليم عالى أوربية European Higher Education Area (EHEA)بهدف تدويل نظم التعليم العالى بها، وإعلان بولونيا لإنشاء منطقة تعليم عالى أوروبية موحدة بهدف اعتماد نظام موحد للدرجات، والشهادات العلمية، وتقييم أدائه، مما يسهل عملية إدماج الطلاب في النظام التعليمي الأوروبي، ومنحه قدرة أكبر علي جذب الطلاب الأجانب من خارج المجموعة الأوروبية (الزهيري، ٢٠١١، ٢٨٥؛ Brown, 2012, 22-23).

وقد شهدت أوروبا تأسيس عديد من التحالفات والكيانات البحثية لتدويل البحث العلمي من أبرزها اتحاد الجامعات البحثية الأوروبية والذى يضم ٢٣ جامعة من أعرق الجامعات البحثية فى ١٢ دولة أوربية، والتحالف الدولى للجامعات البحثية والذى يضم أحد عشر جامعة دولية ذات نشاط بحثي مكثف في تسع دول علي مستوي العالم. وفي مقابل التحالفات الأوروبية ظهر علي الساحة العالمية تحالف أخر لتدويل الجامعات الأمريكية والكندية والارتقاء بها في مجال المنافسة العالمية بهدف تضمين البعد الدولي في كل

الوظائف والبرامج الجامعية الأساسية، في التدريس والبحث وخدمة المجتمع، لاكتساب أكبر قدرة تنافسية ممكنة علي المستوي الدولي.

٣ - تدويل البرامج الأكاديمية

يقصد به إضفاء البعد الدولي علي البرامج والمقررات الدراسية والأنشطة الجامعية، بهدف إعداد الطلاب مهنيًا وأكاديميًا للدراسة والعمل في سياق دولي متعدد الثقافات، كما يشمل تدويل المناهج الدراسية تطوير المناهج والبرامج الدراسية واستراتيجيات التدريس وعمليات التقييم بما يؤدي إلي فهم وجهات النظر الوطنية والعالمية، وقيم النظم المتناقضة، وتجهيز الخريجين للحياة والعمل في أي مكان في العالم (Welikala, 2011:14).

ويُعد اكتساب اللغات الأجنبية قاعدة الانطلاق نحو العالمية؛ حيث إن البرامج والمناهج الدراسية الدولية تعتمد على اللغة الأجنبية فى محتواها ولغة تدريسها، هذا فضلا عن أن اتقان اللغات الأجنبية متطلب للابتعاث إلى الخارج فى المهمات العلمية والإشراف المشترك، بل إنه قد يزيد أو يقلل من فرص الدراسة للباحثين والطلاب فى الجامعات الأجنبية. وقد يرى البعض أن هناك تخوف من تأثير اللغات الأجنبية على الثقافة الوطنية وعلى اللغة الأم، لذا يجب الاهتمام بإتقان الطلاب للغتهم الأم، والحرص على تنمية قيم المواطنة ودعم الهوية الثقافية والانتماء لديهم (هلال ونصار، ٢٠١٢، ٢٦٦)

ويستند تدويل المناهج علي ثلاثة مداخل أساسية تعد الأكثر شيوعاً في مؤسسات التعليم الجامعي، وهي على النحو الآتى (Vajargah, 2013,148):

- مدخل الإضافة **The Add-on Approach**: ويتميز بإضافة محتوي دولي للمناهج الحالية دون تعديل هيكلها الأصلي أو طرق تدريسها وتعليمها. مثال إضافة موضوعات أو واجبات ذات تركيز بين ثقافي.
- مدخل الدمج **The Infusion Approach**: ويتميز بدمج محتوي يثري التفاهم بين الثقافات لدي الطلاب، بحيث يعكس اتجاهات متنوعة ويقدم للطلاب أداءات مهنية متنوعة، وهذا يتطلب تتضمن أهداف تركز علي معرفة واتجاهات بين ثقافية.
- مدخل التحول **The Transformation Approach**: يستند هذا المدخل إلي تغيير هيكلي للمناهج وطرق تدريسها، وهو مدخل يتسم بالمرونة العالية وتدريب الطلاب علي التفكير والنقد والتحليل.

وفى هذا السياق يذكر ماكيت ومبركة (Maket & Mbaraka, 2012, 366) أن تدويل التعليم الجامعي بصفة عامة يتم من خلال مداخل متعددة تشمل عناصر المنظومة التعليمية، وهي على النحو الآتى:

- مدخل النشاط Activity Approach: ويشمل الحراك الطلاب، وتبادل المناهج، وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، والبرامج الأكاديمية.
- مدخل الكفاءات Competency Approach: يؤكد هذا المدخل علي تطوير المهارات، والمعارف، والقيم، والاتجاهات، بين جميع أفراد مؤسات التعليم الجامعي ليصبحوا اكثر معرفة والماما بالثقافات الدولية.
- المدخل الأخلاقي The Echoes Approach: يؤكد علي تطوير المناخ التنظيمي السائد، بحيث يعزز مبادرات وأنشطة عملية التدويل، ويقر بأن البعد الدولي أساسي لتعريف الجامعة أو أي مؤسسة أخري للتعليم العالي.
- مدخل العمليات The Process Approach: ويؤكد علي التكامل أو دمج البعد الدولي في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة والسياسات والإجراءات الأكاديمة والإدارية داخل مؤسسات التعليم الجامعي.

ويتضح من خلال عرض مجالات ومداخل تدويل التعليم الجامعى أنها تعكس الطبيعة الديناميكية الشاملة والمتكاملة لمفهوم التدويل؛ حيث تركز على العناصر الرئيسة فى الجامعات والتى تتمثل فى الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والبرامج الأكاديمية، والمخرجات التعليمية، والنواحى الإدارية.

وبعد الانتهاء من عرض الإطار المفهومى لتدويل التعليم الجامعى، يحسن توضيح طبيعة العلاقة بين التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل، وتحديد المهارات والوظائف المهددة بالاندثار والمهارات والوظائف المتوقعة لسوق العمل، وهذا ما سيعرض له المحور القادم.

المحور الثانى: الوظائف المتوقعة لسوق العمل فى ظل التغيرات المعاصرة.

فى ظل المتغيرات المتلاحقة والتحديات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التى تشهدها المجتمعات أخذت الجامعات تتبنى مفاهيم ووظائف جديدة من أجل الوصول إلى مكانة متميزة بين الجامعات المتقدمة، فلم تُعد وظائفها قاصرة على التدريس التقليدى وحشو

أذهان الطلبة بالمعلومات وتخريجهم للالتحاق بسوق العمل؛ بل أصبحت مطالبة بإعادة النظر فى أدوارها ووظائفها لمواجهة تلك التحديات المختلفة وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ومن ثم يعرض هذا المحور للعلاقة بين التعليم الجامعى وسوق العمل، والوظائف المتوقعة لسوق العمل فى ظل التغيرات المعاصرة، وذلك على النحو الآتى:

أولًا: التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل

إن العلاقة بين التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل علاقة وثيقة فهى علاقة تأثير وتأثر؛ حيث إن الجامعة مؤسسة مجتمعية لا تعمل بمعزل عن ظروف المجتمع الموجودة فيه، ولكنها جزء من هذا المجتمع تتفاعل مع كل ما يدور حوله من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كما أنها تؤدى دورًا حيويًا فى استمثار الموارد البشرية التى تُعد أهم ثروة يمتلكها المجتمع وذلك من خلال ربطها بسوق العمل والانتاج والخدمات عن طريق قنوات اتصال مفتوحة وثابتة ومستمرة (الشخيبى، ٢٠١٢، ٣١ ٣٢). وفى السياق ذاته تؤكد دراسة زوتى ولوكوفيكس (Zuti & Lukovics,2016) أن هناك علاقة ذات طبيعة خاصة بين مخرجات التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل وقطاعاته المختلفة، فالجامعات تلعب دورًا كبيرًا في تحسين القدرة التنافسية للمناطق التي توجد فيها، حيث تدعم النواحي الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين جودة مخرجاتها والتي تتطلبها أسواق العمل بهذه المناطق وفقًا لمعايير التنافسية التي تعتمد على العنصر البشري الكفء والقادر على الدخول في المستقبل وفقًا للمتطلبات والحاجات المتغيرة. ويضيف جويلى (٢٠٠٧، ٨٣) أن العلاقة بين الإمكانات الإقتصادية للدول والتعليم علاقة تبادلية؛ حيث توفر الإمكانات الإقتصادية التمويل اللازم للعملية التعليمية، بينما يوفر التعليم الجيد المعارف العلمية والقوى العاملة المؤهلة التى تمثل إحدى المقومات الأساسية للنمو الإقتصادى، وكذلك تتحدد كفاءة الإنفاق على التعليم طبقًا للمستوى التعليمى لخريجيه، وتوافق مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل.

ورغم العلاقة الوثيقة بين التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل إلا أن الدلائل تشير إلى أن هناك خللاً جوهريًا فى حالة التكيف بين مخرجات التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل، وهناك العديد من الأسباب المسئولة عن هذا الخلل منها (مجاهد، ٢٠٠١، ٢٠٦– ٢١٢؛ Vodopivec, 2009, 2؛ العتيبى، ٢٠١٠، ٢٥٣):

- **الانفصال بين سياسة التعليم الجامعى وخطط التنمية؛ حيث إنه مازالت لا توجد سياسة تعليمية واضحة تكفل المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعى ومطالب سوق العمل.**
- **اندثار مهن ووظائف معينة وظهور مهن ووظائف جديدة تتطلب مهارات حديثة نتيجة التوسع فى تطبيق التكنولوجيا الحديثة.**
- **تدنى التأهيل العلمى (المهارات والقدرات والكفاءات) لشريحة كبيرة من خريجى التعليم الجامعى، وضعف قدراتهم على التكيف مع الوظائف والمهن الجديدة فى سوق العمل.**
- **الخلل فى التوازن النوعى بين مخرجات التعليم الجامعى والحاجات الفعلية من العمالة الجامعية.**

ومن هنا تظهر أهمية التنسيق والربط بين مخرجات التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل خاصة فى ظل ما يشهده المجتمع من متغيرات متلاحقة؛ حيث إن أى خلل فى أداء الجامعات لأدوارها ينعكس سلبًا على مخرجاتها بسوق العمل، وهذا ما أكده سليمان (٢٠١٢، ٩٦) والغنبوصى (٢٠١٤، ٦) من أن واقع نظام التعليم الجامعى في بعض الدول وخاصة النامية يؤكد على تركيزها فقط على منح الشهادات أو المؤهلات دون الاهتمام بتوصيل المعرفة والمهارة للخريج لكى يتواءم متطلبات سوق العمل؛ فالمعيار فى هذه الدول هو مدى ملاءمة الفرد استنادًا لمؤهلاته وليس لمهاراته، الأمر الذي انعكس سلبًا على قطاعات سوق العمل وأثار العديد من التساؤلات لدى قطاعات سوق العمل عما يسمى بالبطالة لدى المتعلمين(Educated Unemployment)، لضعف قدرة الخريج على مسايرة الاحتياجات الفعلية للوظيفة المسندة إليه بعد التخرج؛ فمشكلة البطالة تُعد من أبرز مظاهر عدم المواءمة مع إحدى مخرجات التعليم الجامعى وهى الجودة النوعية للخريجين.

وعلى الجانب الآخر يشير حسن (٢٠١٣، ٤٨ – ٥٢) إلى أن استمالة سوق العمل لمؤسسات التعليم الجامعى لمتطلبات العولمة والاستهلاك، والاهتمام بتأمين حاجة المجتمع الاستهلاكى وإرضاء العقلية الاستهلاكية دون العمل على رفع القيم النوعية فيها يضع مؤسسات التعليم الجامعى فى مأزق؛ حيث تطغى متطلبات سوق العمل على وظيفة مؤسسات التعليم العالى الأساسية وهى بناء الإنسان النافع لنفسه مجتمعه. وعليه يؤكد المهدى وسويلم (٢٠١٤، ٢٥٨) على أهمية التركيز على نوعية خريجي التعليم الجامعي، ومعالجة الفجوة المهارية والمعرفية نتيجة المواصفات المطلوبة لشغل الوظائف والتي تجعل الخريجين عناصر

قادرة على خدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وتلك المعطيات تعزز من إدراك مؤسسات التعليم الجامعي لضرورة إعادة النظر في مقومات تصميم الخدمة الأكاديمية، لتكون في أحسن صورها، ومن ثم تلبية احتياجات قطاعات العمل المستفيدة والمستخدمة لتلك المخرجات.

ومما تقدم يمكن القول بأن ميل الجامعات باتجاه سوق العمل يعكس الحاجات المعاصرة للمجتمعات المختلفة، وهو أمر مهم وضرورى جدًا؛ فلابد للجامعات من تأمين متطلبات سوق العمل كأولوية، ولكن بشرط أن يستقر فى الإدراك الإدارى الأكاديمى بالجامعات على الأقل أن حاجات المجتمع ليست حاجات مادية وتكنولوجية فقط، بل حاجات روحية واجتماعية وأخلاقية؛ فالاقتصار على الحاجات المادية والتكنولوجية والاقتصادية فى دور الجامعات يعنى تقليص خدمة المجتمع إلى خدمة السوق، مما قد يؤدى بشكل سريع إلى تراجع الوظيفة الثقافية التنويرية للجامعة، بل قد يصل الأمر إلى اقتصار دور الجامعات فى نشر ثقافة السوق بأى شكل وتحت أى ظروف.

ونتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية والتغيرات الاقتصادية العالمية حدثت تغيرات جوهرية فى سوق العمل وطبيعة المهن فى معظم المجتمعات، حيث تغيرات أنماط العمل والإنتاج، واختلفت نوعية الموظفين، وازدات الوظائف التى تتطلب المهارات العالمية فى مجال الخدمات وصناعة المعلومات، كما أدت هذه التغيرات إلى زيادة الصعوبات التى تواجه خريجى التعليم الجامعى، فلم تعد تمكنهم مهاراتهم وقدراتهم الحالية من التكيف مع متطلبات سوق العمل (أمين وحويل وحسن، ٢٠٠٥، ٧٢١–٧٢٢).

ويشير القصبى(٢٠٠٣، ٢٧) أن تلك التغيرات أثرت على المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع، مما أضعف من قدرتها على الدخول فى المنافسة القوية التى تتطلبها الأسواق العالمية، كما أن أغلبها لا يمتلك القدرة الذاتية على التطوير التكنولوجى ومواجهة المنافسة، وفى هذا السياق أسفرت دراسة حسن (٢٠١٣) عن أن تأثير السوق والمنافسة جعل الجامعات تحصر الإبداع والابتكار والبحث العلمى بالمجالات التقنية وتهمل المجالات المعرفية الآخرى كالعلوم الإنسانية والاجتماعية والإبداع فى مجالات الفنون والآداب، كما يذكر على (٢٠١٠، ٣٠٧) أن سوق العمل أصبح يشهد متطلبات جديدة غاية فى التنوع ويبحث

عن خريجين يستطيعون تلبية ما يفرضه الواقع الجديد من متطلبات فى معرفتهم الأكاديمية ومهاراتهم العملية فى مختلف المجالات.

وفى هذا السياق يذكر عبد القادر (٢٠١٤، ٩٩ – ١٠٠) أن متطلبات سوق العمل، والتقدم العلمى والتكنولوجى، وتأثير المعطيات العلمية والتكنولوجية على التعليم، تفرض على النظم التربوية رفع التحدى، وتبنى شعار التعليم المتميز تحقيقًا لجودة مخرجاتها فى صورة خريجين مؤهلين أكاديميًا، وأكفاء يمتلكون مهارات نوعية فى شتى المجالات، وقادرين على المنافسة فى المسابقات والاختبارات الكونية، وقادرين على المنافسة فى السوق العالمية، ويحصلون على الفرص التعليمية والوظيفية، ويتفوقون فى مجال الإبداع والابتكار، وإلى جانب ذلك يكونون قادرين على مواصلة المسار العلمى والأكاديمى أو التحول إلى سوق العمل. ويضيف البحيرى (٢٠٠٦، ١٤٠ – ١٥٢) أنه قد تزايد الاهتمام بمطالب سوق العمل وثقافته كمًا وكيفًا من خلال تجويد العمل التعليمي والبحثي وتوفير فرص التعليم وتطويرها، لتصبح الجامعة لها القدرة على المنافسة في تقديم الخدمة التعليمية بأفضل مستوى تعليمي ممكن وأقل تكلفة، مما جعلها منافسة على المستوى العالمي، ومن ثم ظهرت رؤى جديدة تطالب الجامعات بتدريب الخريجين ورفع كفاءتهم المهنية في كافة الأنشطة، بالإضافة إلى التأهيل العلمي والفكري للشباب وتشجيع التعاون مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

وفى السياق ذاته يشير كوتمان وويرت (Kottmann & Weert, 2013, 7-8) أنه فى ظل تغير متطلبات سوق العمل أصبحت الجامعات مطالبة بالآتى:

- تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لسوق العمل والتى تساعدهم على الانخراط فى الاقتصاد العالمى.
- توفير روابط جديدة وقوية بين الجامعات وسوق العمل؛ فتكون الجامعات قادرة على توفير وظائف متطورة لوظائف جديدة تحتاجها الصناعات القائمة على المعلومات فى ظل اقتصاد عالمى.
- الانتقال من الإعداد للوظائف التقليدية إلى الوظائف المرنة والتحول من مجتمع يعمل بوظائف محددة ومعروفة إلى مجتمع يتعلم مدى الحياة لمواجهة التغير المستمر.
- تكوين شبكات معرفية تعزز إنتاجية البحوث العلمية وتوفير فرص التدريب.

كما يشير العمورى (٢٠١٤، ٤٤٣ – ٤٤٤) إلى أنه لسد الفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم الجامعى وسوق العمل يجب التركيز على رفع مستوى كفاءات التدريب والتعليم، وزيادة معدلات التنمية، وخفض مستوى البطالة، ورفع مستوى الحياة الكريمة للمواطنين، ويضيف المهدى وسويلم (٢٠١٤، ١٩ – ٤٠) إلى أن الجامعات حاولت تضيق الفجوة بين التعليم الجامعى وبين سوق العمل من خلال مجموعة من الآليات منها: إقامة شراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية (الاستشارات، التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية، الشراكة البحثية ومراكز الأبحاث، منح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، الحاضنات التكنولوجية) من أجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل ودعم الروابط بين الباحثين وأصحاب الأعمال، وكذلك الاتجاه نحو الاستثمار فى التعليم الجامعى (الجامعات الربحية، الجامعات التجارية، جامعة ريادة الأعمال، الجامعة المنتجة)، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة فى التعليم الجامعى (التعليم الافتراضى، التعليم النقال، التعليم الالكترونى)، والاتجاه نحو ضمان جودة التعليم الجامعى (التركيز على العملاء، التحسين والتطوير المستمر في الأداء والخدمات، العمل بروح الفريق).

كما يذكر ليساكوفا (Lesakova, 2012, 86 -87) أن الحاضنات البحثية تُعد من آليات تدعيم الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية؛ فمن خلالها يمكن تحقيق الآتى:

- **تقديم الاستشارات للخريجين الباحثين عن عمل، وكذلك للطلاب فيما يتعلق بالتخصصات والمهارات التى يحتاجها سوق العمل.**
- **وضع استراتيجيات للمؤهلات المطلوبة لسوق العمل وفقًا للتغيرات التى تطرأ على كل قطاع من قطاعات العمل المختلفة.**
- **توفير برامج تدريب للخريجين الباحثين عن عمل لتلبية احتياجات سوق العمل.**
- **التوجيه المهنى للطلاب والباحثين وتوجيههم للمسار الصحيح.**

ومن خلال العرض السابق يتضح أنه رغم وجود علاقة وثيقة بين التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل إلا هناك فجوة بين التعليم الجامعى ومتطلبات سوق العمل، لذلك تزايد الاهتمام العالمى بتحقيق المواءمة بين التعليم الجامعى واحتياجات سوق العمل من القوى

العاملة الماهرة والمدربة، وذلك من خلال العمل على استحداث صيغ تعليمية أكثر التصاقًا بمطالب التنمية واحتياجات سوق العمل، ومن خلال توظيف الثورة التكنولوجية والمعلوماتية فى إيجاد صيغ إلكترونية للتعليم الجامعى تتميز بالمرونة والاستجابة لاحتياجات الدارسين، وكذلك لمطالب سوق العمل فى التعليم والتدريب وإعادة التأهيل لمخرجات التعليم الجامعى، وأخيرًا الإفادة من مدخل الجودة الشاملة فى تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم الجامعى كي تستطيع المنافسة على المستويين المحلى والعالمى.

ثانيًا: الوظائف المتوقعة لسوق العمل

إن التغير التكنولوجى السريع يجعل المهارات متقادمة على نحو سريع مما يضطر القوى العاملة إلى تغيير وظائفهم مرات عديدة أثناء حياتهم العملية نتيجة لما تشهده وظائف سوق العمل من تغيرات هيكلية في سلم الجدارات المهنية، وهو ما يبشر باختفاء بعض الوظائف، وتغير هيكل الطلب على وظائف أخرى، وظهور تخصصات وجدارات جديدة تواكب تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، الأمر الذى يوجب الاهتمام بالوظائف المتوقعة لسوق العمل (المستقبلية)، والذى يفرض تحول مؤسسات التعليم الجامعي وبرامجها ومراكزها البحثية إلى كيانات قادرة على التنبؤ بالمهارات والجدارات المطلوبة مستقبلاً في خريجيها، وإدماجها في برامجها التعليمية والبحثية، لتفرز فى النهاية خريج مكتسب لمهارات ذهنية وإبداعية تؤهله للوظائف الحالية والمتوقعة لسوق العمل المحلى والدولى.

ويُعد التنبؤ بالمستقبل وتخطيط التعامل معه من أهم ضرورات التعامل الجيد والمتوازن مع المتغيرات ومواكبة التقدم بخطى منطقية متدرجة، تضمن للمخططين والإداريين ومسئولي اتخاذ القرار السير العلمي الدقيق والمناسب في احتلال المكانة اللائقة والمناسبة للإمكانات والطاقات مع حسن تنظيمها والاستفادة منها (Miller, 2014, 32-43). ويفيد التنبؤ بأعداد الخريجين من كل مرحلة تعليمية في التنبؤ بأعداد العاملين في كل قطاع من قطاعات سوق العمل، وفي هذا السياق تعد المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل تعزيزًا لرسالة هذا التعليم وتعظيمًا من قدرته على مواجهة التغير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه.

فتفرض المتغيرات عالية التعقيد التى يتسم بها العصر الحالى على المؤسسات وخاصة الجامعات ضرورة صنع القرار والمستقبل دون الاكتفاء بانتظاره وتشوفه؛ بمعنى ضرورة

النزوح إلى دراسة المستقبل فى جميع المجالات وخاصة ما يتعلق بمتطلبات سوق العمل، فظهر ما يسمى بالمقاربات الاستباقية التى تهتم بتسيير مستقبل الوظائف والكفاءات والمهن ذات الطابع الديناميكى المتجدد والمساير لظروف يفرضها محيط معقد، ومن هذه المقاربات: مقاربة التسيير التوقعى للوظائف والكفاءات، ومقاربة التسيير الاستشرافى للمهن والكفاءات والتى كانت مكمل لسابقتها؛ حيث لا تقتصر على التنبؤ بمستقبل الوظائف والاستعداد لها، بل تتعدى ذلك إلى استحداث وظائف المستقبل المرغوب فيها (عومرية وسماش، ٢٠١٩، ١١١).

ويعد توفير فرص عمل، وبخاصة خلق وظائف لائقة ومستدامة، هو القضية الأكثر تحديًا التي تواجه الجامعات وسوق العمل. فإذا واصلت القوى العاملة نموها بالمعدلات الحالية أو ما شابه ذلك، فلسوف يتطلب الأمر توفير 60 مليون وظيفة جديدة في العقد المقبل لاستيعاب المجموعة الكبيرة من الداخلين إلى قوة العمل. وفى هذا السياق تشير الإحصاءات العالمية فى سوق العمل إلى أن السنوات القادمة ستتطلب مستويات تعليمية عليا، حيث إن أكثر من ٧٠ % من الوظائف الجديدة تتطلب تعليمًا أعلى من الثانوية (HRSDC, 2002, 8)، كما يؤكد تقرير جامعات المملكة المتحدة (Universities UK, 2015, 5) أن سوق العمل يحتاج بشكل متزايد إلى موظفين ذوى مهارات أعلى، وأنه بحلول عام ٢٠٢٢ ستكون هناك ٢ مليون وظيفة جديدة تتطلب مهارات من مستوى أعلى، وأن هناك طلبًا متزايدًا على الخريجين ذوى المهارات العالية، فى حين بدأت تتلاشى الوظائف التى تتطلب خريجين محدودى المهارة، حيث تزايدت معدلات التوظيف للخريجين ذوى المهارة العالية بنسبة (٠.١%)، فى حين انخفضت معدلات التوظيف للخريجين محدودى المهارة بنسبة (٣.٣%).

ويضيف تقرير الوظائف في المملكة المتحدة ٢٠٣٠، إلى أن الوظائف الجديدة هي وظائف تصف بشكل كبير التطور الرقمي، والثورة الصناعية الرابعة (Peyton, 2018,6-12)، كما يؤكد جمال الدين(٢٠١١، ٧) بأن وظائف التعليم الجامعي سوف تتغير وفقًا للثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وستظهر وظائف حديثة تتناسب مع الثورة الالكترونية والرقمية مرتبطة بـ (الشبكات اللاسلكية – التعلم عن بعد – إدارة البيانات – الملكية الفكرية).

كما تؤكد منصة القمة العالمية للحكومات أن الخطر المحتمل لفقدان الوظائف بسبب تقنيات الأتمتة يكون في أعلى مستوياته بالنسبة للعمال والموظفين الحاليين من ذوي

المستويات المنخفضة والمتوسطة من التعليم والخبرة، ويبلغ متوسط احتمال أتمتة وظائف القوى العاملة الحاصلة على مؤهل أدنى من الثانوي (٥٠%)، في حين يبلغ متوسط احتمال أتمتة وظائف الحاصلين على مؤهل ثانوى أو تتمتع ببعض الخبرة المهنية (٥٥%)، وتعد شهادة التعليم العالي أو ما يعادلها من الخبرة المهنية أفضل ضمانة للحصول على وظيفة في سوق العمل المستقبلي، إذ ينخفض متوسط احتمال الأتمتة إلى (٢٢%) تقريباً بالنسبة للموظفين الحاصلين على شهادة بكالوريوس أو دراسات عليا(مور وشاندران وشوبيرت، ٢٠١٨، ٥). وتعكس هذه النسب انحياز التغير التقنى إلى بعض المهارات، حيث تعنى تراجع احتمال أتمتة الوظائف الأعلى أجرًا والتى تتطلب مهارات أعلى.

وفى هذا الصدد أسفرت النتائج العالمية والإقليمية عن إمكانية أتمتة أقل من (٥%) من الوظائف بالكامل، فى حين يمكن أتمتة (٣٠%) على الأقل من الأنشطة المكونة لـ (٦٠%) من الوظائف، وتشمل الوظائف القابلة للأتمتة بالكامل على وجه الخصوص مهامًا تتصف بكونها روتينية إلى حد كبير مثل تشغيل الآلات أو تصنيف المنتجات الزراعية، فى حين تعد الوظائف التى تتطلب قدرًا أعلى من أنشطة التفاعل البشرى الإبداعى والمعقد مثل تصميم الأزياء أو الطب النفسى أقل عرضة حتى للأتمتة الجزئية حاليًا(مور وشاندران وشوبيرت، ٢٠١٨، ١٢).

ويضيف لونغاني(٢٠١٥، ١١–١٢) أن التطور التكنولوجي والرقمي أدى إلى زيادة عولمة أسواق العمل، وأنه فى غضون عقد من الزمن سيتم الاستعاضة عن وظيفة من كل ثلاث وظائف ببرمجية أو روبوت، وسيحدث انخفاض كبير في الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة وتحقق دخلًا متوسطًا؛ فالعمليات في المجتمع التقني الجديد تتصف بالذكاء والأتمتة، ومن ثم يمكن التنبؤ بأنه كلما كانت وظيفة ما تتصف بالكثير من الإجراءات التشغيلية والتكرارية كلما كانت أكثر ميلاً إلى الانقراض على مر السنوات. وهذا ما أكده تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم(٢٠١٩) من أن التغيير التكنولوجي سيقلص من الوظائف المكتبية المتكررة ويعمل على استبدالها بأنواع جديدة من العمالة، ففي أوروبا وحدها، سيكون هناك ما يقدر بنحو ٢٣ مليون وظيفة جديدة هذا القرن.

وقد حدد المنتدى الاقتصادى العالمى (٢٠١٨)، ومجموعة بوسطن للاستشارات عددًا من المهارات المهددة بالاندثار والتى يغلب عليها الطابع الروتينى، وكذلك المهارات

المستقبلية المطلوبة لسوق العمل والتى يغلب عليها الطابع التقنى والتكنولوجى والابتكارى، ويوضح جدول (١) هذه المهارات على النحو الآتى:

جدول (١):

المهارات المهددة بالاندثار والمهارات المتوقعة لسوق العمل (إعداد الباحث)

المصدر	المهارات المهددة بالاندثار	المهارات المتوقعة لسوق العمل
المنتدى الاقتصادى العالمى (٢٠١٨)	- البراعة اليدوية. - إدارة الموارد المالية. - إدارة الأفراد. - الذاكرة اللفظية والسمعية.	- التفكير التحليلى والابتكارى. - حل المشكلات المعقدة. - الإبداع والمبادرة. - الذكاء العاطفى.
مجموعة بوسطن للاستشارات (٢٠١٨)	- المهارات الجسدية واليدوية. - التفتيش والرقابة. - القراءة والكتابة. - إدخال البيانات.	- الإبداع. - الريادة. - تحليل المعلومات. - مهارات رقمية.

ووفقًا للمهارات المتضمنة بجدول (١) تم تحديد عددًا من الوظائف المهددة بالاندثار والتى تحتاج لمهارات بسيطة وتقليدية، والوظائف المستقبلية المطلوبة لسوق العمل، ويوضح جدول (٢) هذه الوظائف على النحو الآتى:

جدول (٢):

الوظائف المهددة بالاندثار والوظائف المتوقعة لسوق العمل(إعداد الباحث)

المصدر	الوظائف المهددة بالاندثار	الوظائف المتوقعة لسوق العمل
المنتدى الاقتصادى العالمى (٢٠١٨)	- ساعى البريد. - قارئ العدادات. - المزارعين. - المراسلون الصحفيون. - الصاغة.	- مطور تطبيقات ذكية. - أخصائى بيانات. - أخصائى نانوتكنولوجى. - أخصائى ذكاء اصطناعى. - أخصائى كمبيوتر.
مؤسسة استشراف المستقبل- أبو ظبى (٢٠١٨)	- موظفو مبيعات التجزئة. - أمين صندوق. - مراسل رياضى. - وكيل سفر. - مدخل بيانات.	- مبرمجو ومشغلو ومراقبو الروبوتات. - علماء ومستخرجو ومحققو ومحللو البيانات. - موظفو مركز قيادة الطائرات بدون طيار. - خبراء الصحة الشخصية. - مدربو ومشرفو قدرات الذكاء الاصطناعى. - مهندسو ومصممو ومشرعو البلوكتشين. - مصممو المنتجات ثلاثية الأبعاد.

وباستقراء الجدولين(١، ٢) يتضح أن التطور التكنولوجى المتمثل فى الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وسلسلة كتل البيانات، والحوسبة السحابية، وإنترنت

الأشياء، والتعلم الآلي، والتطبيقات المتنقلة، والتكنولوجيا النانوية، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وغيرها سيوجد مهارات ووظائف أكثر من تلك التى ستندثر، وسوف تتفتح عشرات الملايين من فرص العمل في شتى أنحاء العالم لذوي المهارات الرقمية المتقدمة؛ فكما ستتلاشى كثير من المهارات والوظائف الحالية، ستسهم التكنولوجيا بشكل مباشر فى إيجاد مهارات ووظائف جديدة لسوق العمل فى المستقبل، كما يتضح أن الإدعاءات بأن الروبوتات ستسيطر تمامًا على الوظائف المستقبلية مجرد توقعات، إذ تصعب أتمتة الوظائف التى تنطوى على التفكير التخيلى والإبداعى، بل إنه من الصعب أن يوجد مجتمع تنعدم فيه الحاجة إلى العنصر البشرى، لأن الإنسان هو المحرك دومًا لكافة عمليات التطوير التكنولوجى.

ويؤكد ذلك ما ذكره المصرى (٢٠١٨، ٨٣) من أن الذكاء الاصطناعي كأحد أشكال التطور التكنولوجى سيسمح بزيادة الطلب على وظائف تقترن به؛ مثل: عمليات الفرز والتصنيف والتعرف على الفوارق بين المكونات المعلوماتية، وترتيب المجموعات المعلوماتية، وتطوير العديد من البرامج ذات الصلة بتحسين أداء الإنسان الآلي لتوسيع محيط مشاركاته الناجحة في مصانع إنتاج السيارات وفى المفاعلات النووية ومد الأسلاك التحت أرضية وكشف وتدمير الألغام، وتحديث إمكانيات برامج الكمبيوتر من حيث السعة والاستجابة للأوامر خاصة فيما يتعلق بفهم العدد الأكبر من مكونات عدد من اللغات المختلفة، وتحليل البيانات المتعلقة بالبورصات المالية، والقدرة على تمييز الأشكال والوجوه والأصوات، والتعرف على الكتابة اليدوية ومدى توافقها مع القواعد اللغوية وغيرها.

وفى هذا السياق عرض تقرير الوظائف (٢٠٤٠) الصادر عن مؤسسة استشراف المستقبل بأبو ظبى(٢٠١٩) لعدد من الوظائف المناسبة لجيل ألفا (Generation Alpha) المولودين بعد عام ٢٠١٠ والتى قد تسيطر على سوق العمل فى عام ٢٠٤٠، ويمكن إجمال هذه الوظائف التى تضمنها التقرير والتى بلغ عددها (٢٠) وظيفة رئيسة تشمل كل منها على عدد من الوظائف الفرعية، وذلك على النحو الآتى:

- الروبوتات: من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بالروبوتات: صيانة الروبوتات، ومراقبة الروبوتات، وتقنيو تشغيل الروبوتات، وموردو الروبوتات، ومبرمجو الروبوتات، وخبراء واجهات وتجارب المستخدمين الخاصة بالروبوتات "UI/ux"، واستشاريون فى مراعاة أخلاقيات بناء الروبوتات، ومطورو الأعمال الخاصة بالروبوتات، وجراح التجميل

للروبوتات، ومطورو مهارات التواصل للروبوتات، ووكلاء السفر للربوتات، ومنظمو عروض وفعاليات الروبوتات.

- البيانات الضخمة: نظرًا للأهمية القصوى للبيانات زاد الطلب على المتخصصين فى علوم البيانات، ومن أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بالبيانات: علماء بيانات، ومحققون في مجال البيانات، ومستخرجو بيانات، ومحللو بيانات، ومراقبو بيانات، وأخصائيون فى الجانب القيمى أو الأخلاقى لحفظ البيانات واستخدمها، ووكلاء الائتمان الخاص بالبيانات، ووسطاء بيانات.
- طواقم العمل الخاصة لقيادة الطائرات بدون طيار: من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بالطائرات دون طيار: موظفو مركز قيادة الطائرات بدون طيار، ومهندسو النظم الطائرة ، وصيانة الطائرات بدون طيار وتصليحها، وفرق العمل الخاصة بالأمن الجوي، ومصممو الطائرات بدون طيار، ومبرمجو الطائرات بدون طيار، ومشغلو أجهزة الاستشعار، ووكلاء مبيعات للطائرات بدون طيار.
- خبراء في الصحة الشخصية: لقد ساعد الذكاء الاصطناعى كثيرًا على تغيير طبيعة فهمنا للأمراض وطريقة فحص الجسم وتحقيق اللامركزية فى الرعاية الصحية عبر "الروبوتات الطبية" التى تسهم من خلال أجهزة التصوير الخاصة بها فى تشخيص الأمراض بسهولة، وتصرف للمرضى الأدوية وما إلى غير ذلك، وكان للروبوتات الطبية دور كبير فى الدول المتقدمة أثناء جائحة كورونا، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الوظائف الجديدة التى تخدم تلك التطورات ومن هذه الوظائف: مختصون في مجال مكافحة الشيخوخة، ومختصون في تعزيز الصحة العقلية، وممرضون، ومساعدو كبار السن، ومنظمو جينات، وأخصائيو علاج من خلال التخلق المتعاقب (Epigenetic)، ومصممون ومهندسون في مجال التعديل الجيني.
- أنظمة الذكاء الاصطناعي المعزِّزة للبشر – الموظفين المستقلِّين: يُقصد بالذكاء الاصطناعى قدرة أجهزة الكمبيوتر على محاكاة سلوك وذكاء الدماغ البشرى، وهو أمر يُعبر عنه بقدرات حاسوبية على غرار تعرف الكلام وترجمة اللغات (عبد العزيز، ٢٠٢٠، ٨٧)، ومع التطورات الهائلة التى شهدتها أنظمة الذكاء الاصطناعى، ازداد الطلب على مواهب قادرة على تحقيق أقصى استفادة من أنظمة الذكاء الاصطناعى فى تعزيز القدرات

البشرية. الأمر الذى فتح المجال لظهور وظائف جديدة تخدم ذلك من أهمها: مدربون ومشرفون مستقلون معزَزُون بقدرات الذكاء الاصطناعي، وكتاب معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي، وموسيقيون معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي، وفنانون معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي، ومحاسبون معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي، وخبراء فى الأمن الإلكترونى معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي.

- النقل ذاتي القيادة: أدى ظهور ما يسمى بالمركبات ذاتية القيادة إلى ظهور وظائف جديدة تتطلبها تلك التكنولوجيا الذكية، ومن أهم تلك الوظائف: موظفو مركز القيادة، وإدارة المدفوعات والمحاسبة، ومهندسو الطرق الذكية، والتصليح والصيانة، وفرق التنظيف، ومحللو حركة المرور، ومركبى محطات الشحن.
- تكنولوجيا البلوكتشين: من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بهذه التكنولوجيا: المشرعون المعنيون بالبلوكتشين، ومهندسو البلوكتشين، ومصممو البلوكتشين، وخبراء واجهات وتجارب المستخدمين الخاصة بالبلوكتشين " UI/UX"، ومديرو التطبيقات السحابية للبلوكتشين، ومحللو أنظمة البلوكتشين، ومديرو منتجات البلوكتشين، ومدربون ومشرفون لتطوير الأعمال الخاصة بالبلوكتشين.
- الطباعة ثلاثية الأبعاد: من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بها: المصممين المعماريين للبيوت الرقمية، والبنائين لمنازل ثلاثية الأبعاد، ومصممي منتجات ثلاثية الأبعاد، وصناع أدوية ثلاثية الأبعاد، وأخصائي صناعة الأطراف الاصطناعية المطبوعة، وأخصائيين فى الصناعة ثلاثية الأبعاد للجراحة الترميمية، وأخصائى طباعة ثلاثية الأبعاد للمواد الغذائية، والباحثين فى علوم المواد، والحوسبة، والتكنولوجيا الحيوية، وفنى تشغيل الطباعة ثلاثية الأبعاد، ومهندسى تصنيع الطابعات ثلاثية الأبعاد وصيانتها، وأخصائى التدقيق والجودة للمنتجات المطبوعة، ومطورى الشفرات والمُبرمجين.
- العملات الرقمية المشفرة: تتجه النقود الورقية إلى الانقراض بسبب وجود خيارات دفع أفضل، ومن ثم أصبحت العملات الرقمية أكثر رواجًا فى العديد من المجتمعات، وسيطر سوق العملات الرقمية على القطاع المالى والمصرفى، الأمر الذى أدى إلى ظهور وظائف جديدة تواكب ذلك التوجه منها: مشرعين بخصوص العملات الرقمية، ومصرفيين للعملات الرقمية، وأخصائيين للمعاملات المتعلقة بالعملات الرقمية، ومديري للثروات الخاصة

بالعملات الرقمية، وموظفين في القطاع التأميني للعملات الرقمية، وموظفين لعمليات تبادل العملات الرقمية، ومحللين لأداء العملات الرقمية.

- أنظمة الاستشعار: من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بها: مهندسو تصميم أنظمة الاستشعار، ومشرفو أنظمة الاستشعار، ومصممي أجهزة الاستشعار وأنظمتها، وعمال تركيب أجهزة الاستشعار وأنظمتها، وصانعي أقمشة وخياطين يعتمدون في عملهم على أجهزة استشعار، وصانعي نماذج للبيانات الخاصة بأنظمة الاستشعار، ومنظمى نقل البيانات الخاصة بأنظمة الاستشعار، ومهندسى إشارة لأنظمة الاستشعار، فنيين لإصلاح أعطال أنظمة الاستشعار.
- قطاع الفضاء: من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بذلك: المخططون للمهام الخاصة بالفضاء، وإدارة إطلاق المركبات للفضاء، وفرق عمل للتحضير لإطلاق المركبات للفضاء وتجهيز الحمولة وخبراء في الأرصاد الجوية والفضائية، ومحللون لحركة المرور فى الفضاء، ومراقبون لتقديم الإرشادات لقيادة مركبات الفضاء، ومصممون لتطوير تجربة زوار الفضاء، وخبراء فى تقليل الآثار المترتبة على زيارة الفضاء، وخبراء فى أخلاقيات صناعة الفضاء.
- التعدين الفضائي: من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بذلك: المستكشفون والمساحون للكويكبات والأجرام السماوية، والطواقم الأرضية لعمليات التعدين من الكويكبات والأجرام السماوية، وأخصائيون في إطلاق عمليات التعدين من الكويكبات والأجرام السماوية، ومشغلون روبوتات لعمليات التعدين من الكويكبات والأجرام السماوية، وعلماء فى المواد الموجودة على الكويكبات والأجرام السماوية، وموظفون لعمليات النقل من الكويكبات والأجرام السماوية وإليها، وعمال لعمليات صهر المعادن على الكويكبات والأجرام السماوية، ومديرو تحليل البيانات الخاصة بالكويكبات والأجرام السماوية.
- توليد الطاقة عن طريق الاندماج النووي: من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بذلك: مصممو مفاعلات توليد الطاقة بالاندماج، ومهندسو مفاعلات توليد الطاقة بالاندماج، وفنيون لضبط أنظمة الاندماج، وخبراء في الشبكات الصغرى الخاصة بعمليات الاندماج، ومقاولون لمفاعل توليد الطاقة بالاندماج، ومصممون معماريون لمفاعل توليد

الطاقة بالاندماج، ومخططون لعمليات الاندماج بالفضاء، ومديرو مشاريع توليد الطاقة بالاندماج.

- الطب الجينومي: يستطيع الأفراد مع التقدم المذهل فى علم الجينات الحصول على تسلسل جينومى خاص بهم يساعدهم على فهم أفضل لطفراتهم الجينية وميلهم للإصابة بأمراض محددة، فضلاً عن التحديد المبكر للأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالأمراض بل وتطوير طريقة علاج مصممة بشكل شخصى، الأمر الذى أدى إلى ظهور وظائف جديدة مرتبطة بذلك: مزودو خدمات صحية خوارزمية، وباحثون في خدمات الصحة الخوارزمية، وخبراء تغذية باستخدام الخوارزميات ، وفنيون بيولوجيون مختصون بتقنية التعديل الجيني "كريسبر"، ومهندسون مختصون بتقنية التعديل الجيني "كريسبر"، ومدققون مختصون بتقنية التعديل الجيني "كريسبر"، خبراء فى التصنيع البيولوجى، ومصممو أعضاء فى مجال التصنيع البيولوجى.
- أنظمة التنقل الذكي عبر الأنابيب (الهايبرلوب): من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بذلك: مصممي شبكات مترو "تيوب"، وعمال بناء لشبكة المترو "تيوب"، ومركز قيادة شبكة المترو "تيوب"، ومهندسي سلامة لشبكة المترو "تيوب"، ومشغلي شبكة المترو "تيوب"، ومنظمى حركة شبكة المترو "تيوب"، وصيانة شبكة المترو "تيوب" وصيانتها، وحراس ومراقبين لشبكة المترو "تيوب".
- الحوسبة الكمومية: من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بذلك: مبرمجين في الحوسبة الكمومية، ومحللين بيانات كمومية، ومراقبن ومديرين في مراعاة الخصوصية في الحوسبة الكمومية، ومديري ائتمان في مجال الحوسبة الكمومية، ومشغلي أجهزة كمومية، ومراقبة الصحة بخصوص الحوسبة الكمومية، وصيدلانيين معتمدين فى عملهم على الحوسبة الكمومية، ومصممى شخصيات يعتمدون فى عملهم على الحوسبة الكمومية.
- الواقع الممزوج /الهجين /المختلط: أصبح الانترنت متاح على الدوام وفى كل مكان، وأصبحت الأجهزة الذكية قادرة على دمج الواقع مع الصورة الرقمية بسهولة وواقعية، فتمزج بين العالم الحقيقى والخيالى بصورة غير مسبوقة، واتسع نطاق الواقع المختلط إلى العديد من القطاعات كالتعليم والرعاية الصحية والصناعة وغيرها، وهذا ما أصبح عليه النظام التعليمى فى الواقع المصرى فى ظل جائحة كورونا. الأمر الذى أدى إلى ظهور

وظائف جديدة مرتبطة بذلك: وكلاء سفر يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج، ومعالجين يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج، ومدربين يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج، ومشرفين يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج، ومصممي ألعاب يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج، ومنتجى أفلام يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج، ومنتجى أخبار يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج، ومصممين ومشيدين لتجارب معتمدة على الواقع الممزوج.

- اللحوم المزروعة مخبريًا: من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بذلك: مصممون للمفاعلات الحيوية الخاصة باللحوم المزروعة مخبريًا، ومديري خلايا جذعية للحوم المزروعة مخبريًا، ومصممي لحوم مزروعة مخبريًا، واستشاريين للتحقق من الجانب الأخلاقي والمهني، ومراقبين على جودة اللحوم المزروعة مخبريًا، وباحثين ومختصين لتطوير منتجات جديدة من اللحوم المزروعة مخبريًا، ومهندسى تغذية مختصين فى اللحوم المزروعة مخبريًا، ومديرى عمليات للحوم المزروعة مخبريًا.
- تكنولوجيا إنترنت الأشياء (IOT) والمنازل المؤتمتة: تتزايد عدد الأجهزة والخدمات المنزلية المتصلة بالإنترنت، بحيث توجد منازل تكاد تكون مؤتمتة بالكامل. الأمر الذى يفرض ضرورة امتلاك مهارات إدارة تلك المنازل الذكية بما يعزز رفاهية أصحابها، والأمر أيضًا الذى أدى إلى ظهور وظائف جديدة مرتبطة بذلك: أخصائيو أجهزة مستحدثة تعمل وفقًا لمبدأ إنترنت الأشياء، ومركبو أبنية ذكية تعمل وفقًا لمبدأ إنترنت الأشياء، ومطورو ملابس ذكية تعمل وفقًا لمبدأ إنترنت الأشياء، ومراقبو صحة وفقًا لمبدأ إنترنت الأشياء، وعلماء وخبراء أنثروبولوجيا وفقًا لمبدأ إنترنت الأشياء، وأخصائيو أنظمة إنذار تعمل وفقًا لمبدأ إنترنت الأشياء، وخبراء تأمين على البيانات وفقًا لمبدأ إنترنت الأشياء، ومقيمون لنقاط العطل وفقًا لمبدأ إنترنت الأشياء.
- أنظمة التعلم الذكي القائمة على الروبوتات التعليمية المدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي: من أهم الوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بذلك: مصممو واجهات تفاعلية لأنظمة التدريس المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، ومطورو برامج تدريسية معتمدة على الذكاء الاصطناعي، ومهندسون لأنظمة التدريس الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وفنيون لتصليح أنظمة التدريس الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي

وصيانتها، مدربون تربويون للعمل على أنظمة الذكاء الاصطناعى التعليمية، مطورو مهارات شخصية معززة بالذكاء الاصطناعى، مراقبون شخصيون للحياة المعززة بأنظمة الذكاء الاصطناعى، مطورو عمليات التعليم الذكية.

وبعد العرض المجمل للوظائف التى خلص إليها تقرير وظائف المستقبل (٢٠٤٠) والمرتبطة بما وصل إليه العالم من تقدم مذهل فى مختلف المجالات فى ظل الثورة الصناعية الرابعة، يتضح أن هذه الوظائف الجديدة توجب النظر فى مجمل نظم التعليم وخاصة التعليم الجامعى ليكون قادرًا على إعداد وتأهيل خريجيه للاندماج بكفاءة فيها، الأمر الذى يتطلب إحلال التكنولوجيا فى مختلف الأنشطة والخدمات المتنوعة بجميع المستويات التنظيمية بالجامعات.

ويؤكد ذلك ما أشارت إليه دراسة ريشيرت وآخرين (Richert et al., 2016) من أن التعليم هو الطريق الوحيد للتكيف مع الثورة الصناعية الرابعة من خلال إعداد الطلاب والقوى العاملة للتعامل مع اختراقات التكنولوجيا، وحاجة معلمين الغد إلى المهارات التكنولوجية للتفاعل مع الطلاب، ويقتضى ذلك إعادة التفكير فى مخرجات التعلم المستهدفة، وعمليات التدريس والتعلم والتقويم، وتعزيز أدوار الذكاء الاصطناعى. كما أشارت دراسة بوندى وحمدالله بور(Bondy & Hamdullahpur, 2017) أن الجامعات لابد أن يكون دور كبير فى المجتمعات فى ظل الثورة الصناعية الرابعة من خلال بناء نموذج جامعات الجيل الرابع التى تركز على الابتكار وريادة الأعمال من خلال البرمجة والشركات الناشئة والحاضنات البحثية ودمج التكنولوجيا فى جميع المجالات.

وفى هذا السياق يذكر الدهشان (٢٠١٨) إلى أن هناك حاجة إلى تعليم من نوع جديد يستوعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويستفيد منها في تقديم تعليم يزود متعلميه بعقلية ناقدة وواعية قادرة على التعامل مع طوفان المعلومات والإفادة منها، مع تجاوز حدود الزمان والمكان، والاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات في مواقف التعلم. ويضيف تقرير مركز إعداد خريجى المستقبل بجامعة سنغافورة (Centre for Future-ready Graduates, 2017, 4-5) أن المهارات الناعمة والرقمية هى العامل الرئيس للتعامل مع تحولات الثورة الصناعية الرابعة؛ وتشمل المرونة والقدرة على العمل تحت ضغط، والقدرة على فهم وإدارة العواطف لدى الذات والآخرين، وحب الاستطلاع، والتفكير الريادى، والقدرة على ضبط الأفكار

والسلوكيات، ومتابعة تحقيق الأهداف، وتخطى المشكلات، والتفكير النقدى، ومهارات الاتصال والعمل بروح الفريق.

أما جيمبى (Guembe, 2014, 11) فيؤكد أنه من الإجراءات المهمة لتحسين التعليم الجامعى ما يرتبط بالتدويل، فتدويل التعليم الجامعى يرفع المنافسة بين الجامعات ويساعد على تلبية متطلبات سوق العمل من الوظائف المستقبلية وتخصصاتها المتوقعة، من خلال الاهتمام بإجراءات الجودة والبحث العلمي والشراكة، وتحسين الخدمات والدرجات الممنوحة لخريجيه. ومن ثم يتضح أن لتدويل التعليم الجامعى دورًا جوهريًا فى مواجهة المتغيرات العالمية وتلبية احتياجات سوق العمل من الوظائف المتوقعة مستقبلًا، وهو ما يوضحه المحور الآتى.

المحور الثالث: التصور المقترح لتوظيف مدخل تدويل التعليم الجامعي في تلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل

في ضوء التأصيل المفهومي لمدخل تدويل التعليم الجامعي باعتباره أحد المداخل المناسبة التي يمكن أن تلجأ إليها الجامعات لتحقيق العلاقة الوطيدة بين مخرجاتها وسوق العمل، ومن ثم تلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة وتداعياتها المتمثلة في الثورة الصناعية الرابعة، والتي تناولها البحث أيضا بشيء من التوضيح والتفصيل والنظري، وفقًا للدراسات العلمية والتقارير الرسمية المهتمة بهذا المجال، يحاول البحث الحالي في هذا المحور أن يخلص إلى تصور مقترح يمكن من خلاله تقديم المتطلبات اللازمة لتوظيف مدخل تدويل التعليم الجامعي في تلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل، وقد مرت عملية إعداد التصور المقترح بالخطوات الآتية:

١– تم الاطلاع على الدراسات السابقة والأدب التربوى ذى الصلة بمتغيرات البحث؛ وهى: تدويل التعليم الجامعى، والعلاقة بين التعليم الجامعى وسوق العمل، والوظائف المتوقعة لسوق العمل وذلك بهدف صياغة التصور المقترح.

٢– هدف التصور المقترح إلى الوقوف على المتطلبات اللازمة لتوظيف مدخل تدويل التعليم الجامعي في تلبية الوظائف المتوقعة(المستقبلية) لسوق العمل.

٣– انطلق التصور المقترح من الاهتمام العالمى المتزايد بتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعى واحتياجات سوق العمل من العاملة الماهرة المدربة من خلال استحداث

أو تطوير صيغ تعليمية(تدويل التعليم) أكثر توظيفًا لأدوات الثورة الصناعية والتكنولوجية والمعلوماتية وأكثر ارتباطًا بمطالب التنمية واحتياجات سوق العمل.

٤– تم تحديد وصياغة أبعاد التصور المقترح متضمنًا ثلاثة أبعاد رئيسة تمثل مجالات أو استراتيجيات لتدويل التعليم الجامعى والتى يمكن من خلالها تلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل فى ظل التطور المذهل الذى تفرضه التغيرات المعاصرة؛ الأول: متطلبات تتعلق بالحراك الأكاديمى الدولى؛ واشتمل على (٤١) متطلب موزعين على ثلاثة أبعاد فرعية. والثانى: متطلبات تتعلق بالتعاون الأكاديمى الدولى، واشتمل على (١٨) متطلب. والثالث: متطلبات تتعلق بتدويل البرامج الأكاديمية، واشتمل على (١٣) متطلب. وبذلك تكون عدد المتطلبات التى تضمنتها أبعاد التصور المقترح (٧٢) متطلب.

٥– تم عرض التصور المقترح على عدد (٢٧) من السادة المحكمين من الخبراء والمتخصصين ممن لهم اهتمامات بحثية بمتغيرات البحث، وتم اختيارهم من بين أساتذة كلية التربية بالمنصورة فى الأقسام التربوية المختلفة، وذلك للتحقق من درجة موافقتهم على معايير الحكم من حيث (توافق التصور مع رؤية مصر ٢٠٣٠ – توافقه مع توجهات التعليم الجامعى – ملاءمته للغرض التى وضع من أجله – شموليته وتكامله – وضوحه وواقعيته – قابليته للتطبيق) وفقًا لمقياس ليكرت الخماسى (كبيرة جدًا – كبيرة – متوسطة – صغيرة – صغيرة جدًا).

٦– تم حساب تكرارات الموافقة على معايير الحكم سالفة الذكر، وتم حساب الوزن النسبى لمعايير الحكم ومستويات الموافقة؛ حيث تم حساب المدى وهو يساوي (عدد البدائل – ١) أي يساوي(٥–١=٤)، ثم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد فئات مستويات الموافقة، أي أن طول الفئة هو (٤/٥= ٠,٨)، وبالتالى تكون الفئات مستويات الموافقة المناظرة للوزن النسبى هى: صغيرة جدًا (من ١ إلى ١.٨٠)، صغيرة (من ١.٨١ إلى ٢.٦٠)، متوسطة (من ٢.٦١ إلى ٣.٤٠)، كبيرة (من ٣.٤١ إلى ٤.٢٠)، كبيرة جدًا (من ٤.٢١ إلى ٥)، وجاءت نتائج تحكيم السادة الخبراء للتصور المقترح كما يوضحها جدول (٣) على النحو الآتى:

جدول (٣):
استجابات الخبراء (المحكمين) حول معايير الحكم على التصور المقترح لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل (المستقبلية) من خلال مدخل تدويل التعليم الجامعى

معايير الحكم على التصور	درجة الموافقة										الوزن النسبى	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية
	كبيرة جدًا		كبيرة		متوسطة		صغيرة		صغيرة جدًا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
يتفق مع توجهات رؤية مصر ٢٠٣٠.	١٢	٤٤.٤	٦	٢٢.٢	٩	٣٣.٤	٠	٠	٠	٠	٤.١١	كبيرة	٨٢.٢
يتفق مع توجهات التعليم الجامعى.	١٤	٥١.٩	١٣	٤٨.١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤.٥٢	كبيرة جدًا	٩٠.٤
مناسب للغرض الذى وضع من أجله.	٢٠	٧٤.١	٧	٢٥.٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤.٧٤	كبيرة جدًا	٩٤.٨
شامل ومتكامل.	٢١	٧٧.٨	٤	١٤.٨	٢	٧.٤	٠	٠	٠	٠	٤.٧	كبيرة جدًا	٩٤.١
واضح.	٢٥	٩٢.٦	٢	٧.٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤.٩٣	كبيرة جدًا	٩٨.٥
واقعى.	١٩	٧٠.٤	٨	٢٩.٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤.٧	كبيرة جدًا	٩٤.١
قابل للتطبيق	٢٣	٨٥.٢	٤	١٤.٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤.٨٥	كبيرة جدًا	٩٧

يتضح من نتائج جدول(٣) أن قيم الوزن النسبى لمعايير الحكم على التصور المقترح تراوحت بين (٤.١١) و (٤.٩٣) وهى تدل على مستويات موافقة كبيرة جدًا وكبيرة؛ كما تراوحت قيم الأهمية النسبية للموافقة على معايير الحكم على التصور المقترح من (٨٢.٨%) إلى (٩٨.٥%)، وبذلك يتضح أن هناك اتفاق بنسبة كبيرة جدًا من قبل السادة الخبراء على اتفاق التصور المقترح مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك مع توجهات التعليم الجامعى ومع الهدف الذى وضع من أجله، هذا فضلًا عن شموليته، وتكامله، ووضوحه، وواقعيته، وقابليته للتطبيق.

٧– تم صياغة أبعاد التصور المقترح فى صورتها النهائية على النحو الآتى:

البعد الأول: متطلبات تتعلق بالحراك الأكاديمي الدولي

وتنقسم المتطلبات التى تتعلق بالحراك الأكاديمي الدولي إلى ثلاثة متطلبات رئيسة ينبثق منها متطلبات فرعية وذلك على النحو الآتى:

- **متطلبات تتعلق بالحراك الطلابى**

– إعادة النظر فى التخصصات الحالية بالتعليم الجامعي والعالى والاستغناء عن التخصصات التى ليس لها وظائف حالية بسوق العمل، واستحداث تخصصات ومجالات جديدة تتوافق مع التغيرات المتلاحقة فى الوظائف المتوقعة لسوق العمل.

– تحديد التخصصات والوظائف المتوقعة لسوق العمل بصفة دورية وربطها بالنسب المقررة للالتحاق بالبعاث والمنح الدراسية بالجامعات الدولية.

– التحديد الدقيق لمواصفات ومهام خريجى التعليم الجامعى الدولي.

– ربط سياسات القبول بالجامعات بالاحتياجات الملحة والمستقبلية لوظائف سوق العمل المحلى والدولى، الأمر الذى يتطلب التنسيق بين وزارة التعليم العالى والمسئولين عن سوق العمل.

– اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستقطاب الطلاب الدوليين من خلال توقيع اتفاقيات مع مكاتب تدويل التعليم الجامعى لجذب الطلاب الدوليين.

– تطوير أنظمة للإرشاد والتوجيه بالجامعات تساعد طلاب الثانوية العامة على اختيار التخصصات الملائمة للوظائف الحالية والمتوقعة لسوق العمل، فضلًا عن توعيتهم بفرص العمل المتاحة بعد التخرج فى كل تخصص.

– إعداد طلاب التعليم الجامعى بشكل يمكنهم من شغل الوظائف الحالية ويكسبهم المرونة للاستجابة للمتطلبات المهارية والمعرفية المتغيرة للوظائف الحالية والمستقبلية.

– تطبيق اختبار موحد على مستوى الجامعات لقياس مدى إلمام أو تمكن الطلاب من المهارات العلمية والتكنولوجية، الأمر الذى يسهل التحاق الطالب بأى جامعة فى أى دولة، وتوزيع الطلاب على التخصصات الوظيفية وفقًا لقدراتهم واستعدادتهم.

- تزويد خريجى التعليم الجامعى بالمعارف الفنية والتكنولوجية والمهارات والكفايات الضرورية اللازمة لمواكبة الوظائف المتوقعة لسوق العمل فى عصر الثورة الصناعية الرابعة.
- تطوير خطط الأنشطة الطلابية بالجامعات لتشمل أنشطة فى مواقع العمل الفعلية لكل تخصص، بحيث يشارك فيها طلاب من مختلف الجامعات المحلية والدولية.
- العمل علي تيسير المتطلبات المساندة فى تدويل التعليم الجامعى مثل رسوم دراسية مناسبة، ومساعدات مالية، السكن الطلابي، وقاعات المؤتمرات ووحدات الدعم الثقافي واللغوي والأنشطة الطلابية وغيرها.
- إنشاء قاعدة بيانات لرصد حركة دخول وخروج الطلاب الدوليين والمصريين للاستفادة منها في زيادة مستوي التدويل.
- توقيع اتفاقيات دولية بما يوسع من قاعدة التبادل الأكاديمي للطلاب والباحثين الدوليين من وإلى الجامعات ذات التصنيفات الدولية المتقدمة.
- تشجيع الطلاب على المشاركة فى مشاريع بحثية وأنشطة تفاعلية فى التخصصات الجديدة بسوق العمل بالشراكة مع جامعات أخرى محلية ودولية.
- التوسع فى برامج التبادل الطلابى بين مختلف الجامعات المحلية والدولية من أجل تعزيز التعاون العلمى والبحثى.
- الحد من الإجراءات البيروقراطية الخاصة بالقيد ومنح التأشيرات للطلاب الدوليين وتذليل الصعوبات التى تتعلق بالقبول بالمنح والبعثات، وإجراءات الإقامة قبل وصول الطلاب.
- وضع خطة للاستفادة من خبرات الطلاب الدوليين بعد عودتهم خاصة فيما يتعلق بالتخصصات والوظائف الجديدة المتوقعة فى سوق العمل.
- تطوير المهارات وتعزيز الابتكار والتعلم مدى الحياة لدى طلاب التعليم الجامعى الدوليين والتى تزيد من القدرة على مواكبة الوظائف المتوقعة لسوق العمل.

- **متطلبات تتعلق بحراك أعضاء هيئة التدريس**

- زيادة المنح والبعثات العلمية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لإجراء البحوث بالجامعات الأجنبية، ومحاولة الاستفادة من أحدث النتائج البحثية فى جامعاتهم وخاصة ما يتعلق بوظائف سوق العمل الحالية والمتوقعة.

- توفير الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الباحثين وأعضاء هيئة التدريس علي العودة إلي مصر بعد إتمام مشاركتهم في برامج التبادل الأكاديمي.
- إقامة مشروعات مشتركة بين الجامعات لتبادل الخبرات الناجحة وخاصة ما يتعلق بالتخصصات الجديدة التى تتطلبها وظائف سوق العمل.
- استقطاب أعضاء هيئة التدريس من ذوى الشهرة العالمية مما يسهم فى تعزيز جودة التعليم وتعزيز مكانة الجامعة وقدرتها التنافسية، وإدخال تخصصات جديدة تتماشى مع سوق العمل الدولى.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة فى تقديم البرامج الدراسية الدولية وتضمينها أنشطة تعليمية ذات طابع دولى.
- تنمية قدرة أعضاء هيئة التدريس علي استخدام الطرق الحديثة بالتدريس مثل التعلم الذاتي وحل المشكلات وكذلك استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في التدريس.
- الموضوعية في اختيار أعضاء هيئة التدريس المشاركين فى برامج التبادل الأكاديمى (المنح، والبعثات، والمهمات العلمية وغيرها) علي أساس الكفاءة.
- تعديل الاتفاقات الدولية بما يوسع من قاعدة التبادل الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس للجامعات المصرية وغيرها من الجامعات ذات التصنيفات الدولية المتقدمة.
- إنشاء قاعدة بيانات لرصد حركة دخول وخروج أعضاء هيئة التدريس الدوليين والمصريين للاستفادة منها في زيادة مستوي التدويل.
- تهيئة المناخ العلمى المناسب لضمان الإبقاء على أعضاء هيئة التدريس الأكفاء من خلال إتاحة الفرص لاحتكاكهم بأعضاء هيئة تدريس دوليين فى المؤتمرات والندوات الدولية، والمشاركة فى البحوث الدولية.
- عقد ورش عمل لتنمية أداء أعضاء هيئة التدريس بالشراكة مع الجامعات المتقدمة فى هذا المجال.

- **متطلبات تتعلق بالحراك المؤسسى**

- تطوير اللوائح والتشريعات الجامعية التى تعزز تدويل تدويل التعليم الجامعى وتضمن فعالية تواصل الجامعات مع سوق العمل.

- التوسع فى إنشاء فروع للجامعات العريقة والمتقدمة فى التصنيفات العالمية فى مختلف الدول، الأمر الذى يساعد فى انتشار التخصصات المختلفة فى معظم الجامعات ومن ثم توفير احتياجات الوظائف المتوقعة لسوق العمل من مختلف التخصصات.
- إنشاء جامعات وكليات وأقسام وتخصصات جديدة ترتبط بالتغيرات التى فرضتها الثورة الصناعية الرابعة لتلبية الاحتياجات الحالية والمتوقعة لوظائف سوق العمل.
- إنشاء مراصد لاحتياجات سوق العمل (مرصد المهن) محلية ودولية بالجامعات لمسايرة التغييرات والتطورات التقنية والفنية العالمية وتقدير آثارها على الكفاءات المطلوبة للوظائف المتوقعة لسوق العمل.
- إنشاء مكاتب بكليات الجامعة المختلفة لمتابعة الخريجين تيسر عملية التدريب فى مواقع العمل والإنتاج على المهارات الجديدة التى تتطلبها وظائف سوق العمل، بالإضافة إلى تسهيل توفير فرص عمل مناسبة لهم.
- إنشاء مراكز دولية لتكنولوجيا المعلومات بالجامعات لتنمية قدرات الطلاب والخريجين والباحثين وأعضاء هيئة التدريس على التطورات التكنولوجية المذهلة وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات وظائف سوق العمل.
- تحديد المتطلبات الوظيفية الحالية لسوق العمل الدولى لوضع خطة لتلبيتها، والمستقبلية لوضع استراتيجيات وسيناريوهات للاستعداد لها وذلك فى ضوء تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم الجامعى الدولى.
- فتح مكاتب للجامعات فى دول مختلفة لتسويق برامجها وأنشطتها دوليًا.
- تفعيل التدريب النقال كأحد التوجهات الحديثة التى تربط التعليم الجامعى بسوق العمل والتى تعتمد على استخدام تكنولوجيا وتطبيقات أحدث إصدارات أجيال الويب، من خلال توفير برامج تدريبية متنقلة لا ترتبط بمكان أو زمان.
- تفعيل التدريب التحويلى كأحد التوجهات التى تربط الجامعات بخريجيها من خلال إعطاء جرعات تدريبية إضافية للخريجين بحيث تمكنهم من التكيف مع متطلبات وظائف سوق العمل الحالية والمتوقعة.
- توفير البيئة الحاضنة للتحول الرقمى سواء على مستوى البنية التحتية أو على مستوى المدن الذكية والتطبيقات الإلكترونية أو على المستوى التشريعى والثقافى والاقتصادى.

– إنشاء شبكة افتراضية للتعليم عن بعد ومنح الشهادات الجامعية الدولية التى تتوافق مع المتطلبات الحالية والمستقبلية لسوق العمل.

البعد الثانى: متطلبات تتعلق بالتعاون الأكاديمى الدولى

– عقد شراكات مع المؤسسات المسئولة عن برامج منح الشهادات الدولية بأنواعها المختلفة (المشتركة، والثنائية أو المتعددة، والمتتالية)، الأمر الذى يساعد على زيادة فرص عمل خريجى التعليم الجامعى فى سوق العمل المحلى والدولى.

– وضع إطار دولى للمؤهلات المطلوبة لسوق العمل وفقًا للتغيرات التى تطرأ على كل قطاع من قطاعات العمل المختلفة، بحيث تشارك فيه كافة الجهات المعنية بهذا الأمر.

– وضع خطة قومية للتعاون الدولي نابعة من الاحتياجات القومية.

– تفعيل نظام التوأمة مع الجامعات الأجنبية العريقة والمتميزة فى ربط الخريجين بسوق العمل الدولى.

– تفعيل نمط التعليم الثنائى (جامعات الشركات) الدولى الذى تشترك فيه شركات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم عامة وخاصة الجامعات فى تنفيذ الخطة الدراسية للطلاب لتلبية احتياجات هذه الشركات بهذه توظيف الخريجين محليًا ودوليًا.

– اعتماد خطة استراتيجية للبحث العملى المشترك وخاصة البحث العلمى التطبيقى الذى يركز على أولويات الابتكار للوفاء بمتطلبات الوظائف الحالية والتوقعة بسوق العمل.

– إقامة شراكات بحثية مع جامعات عالمية للاستفادة من خبراتها فيما يتعلق بالتخصصات والوظائف المستحدثة والمتوقعة فى سوق العمل.

– إنشاء قواعد بيانات ومعلومات شاملة ومتكاملة تضم مختلف الجامعات على مستوى العالم.

– زيادة الشراكة فى البرامج المميزة أو الجديدة المستحدثة بمختلف الجامعات مع الجامعات الأجنبية بشرط ألا يؤثر علي الهوية الثقافية.

– توسيع نطاق الإشراف المشترك دوليًا على طلاب الدراسات العليا.

– إنشاء حاضنات بحثية وتكنولوجية أو تفعيل دور القائم منها كأحد آليات تدعيم الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بسوق العمل.

- إقامة مشروعات وشراكات وبروتوكولات تعاون مع الجامعات المتميزة تتعلق بتدريب الموادر البشرية على متطلبات التطور التكنولوجى والرقمى فى ظل احتياجات الوظائف الحالية والمتوقعة لسوق العمل.
- إنشاء مراكز للتميز البحثى بالجامعات بالتعاون مع مراكز البحوث العالمية المتميزة وتوفير التمويل اللازم لذلك.
- تحديد الدول المستهدفة للشراكات البحثية وتوجيه البعثات لها.
- الحد من الإجراءات البيروقراطية التي تحد من التعاون الدولي.
- تحديد الاحتياجات البشرية والمادية اللازمة لاستحداث برامج وتخصصات جديدة تتطلبها وظائف سوق العمل الحالية والمتوقعة والعمل على توفيرها.
- تيسير شروط قبول الطلاب الوافدين.
- متابعة وتقييم البرامج المستحدثة بصفة مستمرة وتحديد المعوقات التي تواجهها.

البعد الثالث: متطلبات تتعلق بتدويل البرامج الأكاديمية

- إعادة هيكلة نظام المقررات والمناهج الدراسية لتركز على المعارف والخبرات العملية المتعلقة بالثورة الصناعية والتكنولوجية، الأمر الذة يسهم فى إعداد كوادر جديدة تتلائم مع متطلبات الوظائف المتوقعة لسوق العمل.
- إضفاء البعد الدولي علي المناهج والبرامج الدراسية بهدف إعداد الطلاب أكاديميًا ومنهيًا للدراسة والعمل فى سياق دولي متعدد الثقافات.
- التوسع فى برامج تعليم اللغات الأجنبية من خلال استحداث المزيد من المقررات التى تدرس باللغات الأجنبية، بما يساعد فى زيادة فرص الالتحاق بالوظائف المختلفة فى سوق العمل الدولى.
- تقديم برامج دراسية تناسب أحدث التطورات العالمية مع تقييمها وتطويرها بصورة مستمرة لمواكبة التغيرات فى سوق العمل المحلى والدولى.
- اعتماد الشراكة الدولية فى بناء المناهج بما يسمح لمجموعة من الدول بالاشتراك فى تحديث وتطوير المناهج الدراسية فى مختلف التخصصات بما يواكب متطلبات وظائف سوق العمل المتوقعة.

- طرح مقررات دراسية وتثقيفية دولية (وظائف المستقبل، والموطنة الرقمية، والسلام العالمى، وحقوق الإنسان، والتسامح العالمى وغيرها) تتوافق مع احتياجات الطلاب المحليين والدوليين، والارتقاء بقدراتهم، خاصة قدرات العمل فى بيئات ثقافية متنوعة.
- اعتماد إتقان لغة أجنبية بجانب اللغة العربية كشرط للالتحاق بكليات الجامعة وخاصة الالتحاق بالدراسات العليا فى مختلف التخصصات بما يحقق الفهم المشترك بين جميع الأطراف أثناء عملية التدويل وبما يساعد في الالتحاق بالوظائف المختلفة فى سوق العمل الدولي.
- تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تطوير البرامج و أساليب التدريس.
- الاهتمام بتصميم مقررات ثقافية دولية لتأهيل الطلاب علي الحراك الدولي.
- وضع المناهج الدراسية بحيث تلبى مستوى المعارف والمهارات المطلوبة لكل مهنة وفقًا لمتطلبات سوق العمل المتغيرة.
- تضمين لوائح كليات الجامعات مقررات ثقافة مهنية بالتخصصات والوظائف الحالية والمتوقعة كمطلب جامعى.
- الربط بين المناهج الدراسية بالتعليم الجامعى وبرامج التدريب بقطاعات العمل المناظرة عن طريق تطبيق "التعليم المتبادل" الذى يسمح بانتقال المتعلم من المؤسسة التعليمة إلى مؤسسات سوق العمل.
- إدراج الذكاء الاصطناعى والبرمجيات ضمن المناهج المستقبلية.
- تضمين المقررات الدراسية الأكاديمية أنشطة مهنية.
- دمج القضايا العالمية المعاصرة في المناهج التعليمية بحيث تتضمن المهارات الحياتية، والمفاهيم الصحية ومفاهيم الأمن القومي ونشر السلام والتسامح والديمقراطية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أبو راضى، سحر محمد (٢٠١٧). التخطيط الاستراتيجى للتعليم الثانوى الفنى الصناعى المتقدم فى ضوء مقومات تدويل التعليم، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنوفية، مج (٣٢)، ع (٢)، ص ص١ – ٦٩.

٢- أحمد، أشرف محمود وحسن، محمد جاد (٢٠٠٩). **ضمان جودة مؤسسات التعليم العالى فى ضوء معايير هيئات الاعتماد الدولية**، القاهرة، عالم الكتب.

٣- أحمد، أميرة خيرى على (٢٠١٨). بدائل مقترحة لتدويل برامج التعليم المستمركمدخل لتحقيق الريادة بالجامعات المصرية، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنوفية، مج (٣٣)، ع (٤)، ص ص ٢– ٤٨.

٤- أحمد، دينا على حامد (٢٠١٩). البرامج المميزة بجامعة المنصورة مدخل لتدويل التعليم "تصور مقترح"، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، ع (١٠٦)، إبريل، ص ص٣٦١– ٤٠٧.

٥- أحمد، شاكر محمد فتحى وآخرون (٢٠١٥). **مقدمة فى التربية الدولية**،، القاهرة، السحاب للنشر والتوزيع.

٦- أمين، ماجده محمد وحويل، إيناس ابراهيم وحسن، ماهر أحمد (٢٠٠٥). الاعتماد وضمان الجوده في مؤسسات التعليم العالي دراسه تحليليه في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، **المؤتمر السنوي الثالث عشر بعنوان "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية"**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف، جامعة القاهرة، ج (٣)، ص ص٦٨٧ – ٧٦٦.

٧- البحيرى، خلف محمد (٢٠٠٦). الانفاق على التعليم الجامعى فى مصر فى ظل ثقافة السوق، **المؤتمر العلمى العربى الأول بعنوان " التربية الوقائية وتنمية المجتمع فى ظل العولمة"**، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج (١).

٨- البنك الدولي (٢٠١٠). التعليم العالي في مصر، **سلسلة مراجعات لسياسات التعليم العالي**، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالإشتراك مع البنك الدولي.

٩- بيرك، مورين (٢٠١٧). مستقبل غامض، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولى، الولايات المتحدة الأمريكية، مج (٥٤)، ع (٢)، يونيو، ص٤.

١٠- التميمى، على خليل (٢٠٠٩). **دور منظمات أصحاب العمل فى تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل**، القاهرة، منظمة الدول العربية.

١١– جمال الدين، نجوى يوسف (٢٠١١). تساؤلات حول مستقبل الجامعات وأدوارها في القرن الواحد والعشرين، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، ١٣–١٤ يوليو، **مجلة العلوم التربوية**، مج (١٩)، عدد خاص، ص ص ٤٠٥–٤٠٩.

١٢–جويلى، أحمد أحمد (٢٠٠٧). التعليم واحتياجات سوق العمل: التحديات والفرص المتاحة، **المنتدى العربى الرابع للتربية والتعليم(التعليم واحتياجات سوق العمل)**، عمان، الأردن.

١٣– حجازى، اعتدال بنت عبد الرحمن (٢٠١٢). أثر التدريب التحويلى فى الحد من ظاهرة البطالة بين خريجات الكليات العلمية فى المملكة العربية السعودية، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، ع (٧٨)، ج (٣)، ص ص ١٦٥– ٢٣١.

١٤– الحديثي، ابتسام بنت إبراهيم وغانم، عصام جمال سليم (٢٠١٢). تدويل مؤسسات التعليم الجامعي – طبيعته ومداخله – قراءة تحليلية لبعض التجارب والخبرات الدولية المعاصرة، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، ع (١٥٥)، ج (٢)، أكتوبر، ص ص٥٥١–٦١٦.

١٥– حسن، محمد صديق محمد (٢٠١٣). التعليم العالى فى الوطن العربى ومتطلبات سوق العمل، **مجلة التربية**، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، س (٣٩)، ع (١٧٢)، ص ص ٤٨ – ٦٦.

١٦–حمزة، أحمد محمد عبد الكريم (٢٠١٥). المواءمة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل: رؤية مستقبلية بالجامعات السعودية، **مجلة الإرشاد النفسى**، مركز الإرشاد النفسى، جامعة عين شمس، ع (٤٢)، أبريل، ص ص٣٦٥ – ٣٩١.

١٧–خاطر، محمد إبراهيم عبد العزيز(٢٠١٥). تدويل التعليم أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع (٨٧)، إبريل، ص ص٢٢٣ – ٢٧٨.

١٨– الخلايلة، هدى أحمد وعبيدات، وأسامة محمد (٢٠١٠). هجرة الكفاءات العلمية الفكرية والعربية: أسبابها ونتائجها، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، ع (٥٥)، ج (٢)، يوليو، ص ص ١٤٩–١٧١.

١٩– خليفة، عزمي (٢٠١٨). ثورة الذكاء الاصطناعي، **مجلة الدبلوماسي**، النادي الدبلوماسي المصري، السنة السابعة والعشرون، ع(٢٧٠–٢٧٢)، أغسطس – أكتوبر، ص ص ٨٧–٨٩.

٢٠–الدجدج، عائشة عبد الفتاح مغاوري(٢٠١٦). تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، مج (٢٧)، ع (١٠٩)، ص ص ٤٥٣ – ٥٤٠.

٢١– دريكسلر، ايريك، وبيترسون، كريس، وبرجاميت، جايل(٢٠١٦). **استشراف المستقبل، ثورة التكنولوجيا النانوية**، ترجمة وتقديم– رؤف وصفي، القاهرة، المركز القومي للترجمة.

٢٢–الدهشان، جمال علي خليل(٢٠١٨). **نحو أدوار جديدة لمؤسساتنا الجامعية في ضوء تحديات ومتطلبات العصر الرقمي**، شارع الصحافة، متاح على: http://pressst.com/?p=30002. ٢٠٢٠/٩/٢٥.

٢٣–راجان، آرون سوندارا (٢٠١٧). مستقبل العمل، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولى، الولايات المتحدة الأمريكية، مج (٥٤)، ع (٢)، يونيو، ص ص٧ –١١.

٢٤–الزهيري، إبراهيم عباس (٢٠١١). تطوير نظام التعليم العالي في المغرب العربي في ضوء اعلان بولونيا، **المؤتمر العالمي التاسع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان" التعليم والتنمية البشرية في دول قارة افريقيا**"، دار الضيافة– جامعة عين شمس، القاهرة، ٩يوليو.

٢٥– السالمى، صالح مرشد (٢٠١١). المواءمة بين الاحتياج الداخلى للعمالة اليمنية المدربة واحتياجات السوق الخليجية، **مؤتمر العمالة اليمنية ومتطلبات سوق العمل الخليجى "الفرص والتحديات"**، صنعاء، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية.

٢٦– سعيد، عمر أحمد (٢٠١٢). جودة المخرجات الأكاديمية ومُلاءمتها لسوق العمل، **المؤتمر السنوى الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة فى التعليم بعنوان "آليات التوافق والمعايير المشت ركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى فى التعليم**"، ٢– ٣ سبتمبر، القرية الذكية، القاهرة.

٢٧– السعيد، ليلى ناصر أحمد (٢٠١٧). المحددات الاجتماعية لهجرة الكفاءات العلمية، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بورسعيد، ع (١٠)، ص ص ١١ – ٢٦.

٢٨– سليمان، سعيد أحمد (٢٠١٢). رؤية جامعة الإسكندرية حول إمكانية الإفادة من صيغة التعليم المفتوح فى تحقيق مبدأ التعليم الجامعى المتميز للجميع، **بحث فى مؤتمر بعنوان "التعليم المفتوح – الواقع والمأمول**"، جامعة بنها، مركز التعليم المفتوح، ص ص ١١ – ٦٣.

٢٩–الشخيبى، على السيد محمد (٢٠١٢). آفاق جديدة فى التعليم الجامعى العربى، **سلسلة الفكر العربى فى التربية وعلم النفس رقم (٤٩)**، القاهرة، دار الفكر العربى.

٣٠– الصديقى، سعيد (٢٠١٤). الجامعات العربية وتحدى التصنيف العالمى: الطريق نحو التميز – رؤى استراتيجية، **مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، مج (٢)، ع (٦)، ص ص٨ – ٤٧.

٣١–العامرى، عبد الله بن محمد على (٢٠١٣). متطلبات تدويل التعليم العالى كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية "تصور مقترح"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة أم القرى.

٣٢–عبد الحافظ، ثروت عبد الحميد (٢٠١٦). الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، ع (١٦٧)، ج (١)، يناير، ص ص ١١– ١٠٤.

٣٣– عبد الصادق، عادل (٢٠١٨). عصر الذكاء الاصطناعى والتحول الرقمى، **مجلة الدبلوماسي**، النادي الدبلوماسي المصري، السنة السابعة والعشرون، ع(٢٧٠–٢٧٢)، أغسطس – أكتوبر، ص ص ٨٤–٨٦.

٣٤– عبد العزيز، عبد العاطى حلقان أحمد (٢٠١٦). دراسة مقارنة لجامعات الشركات فى مصر وماليزيا، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، مج (٣٢)، ع (٣)، ص ص ١١٥– ٢٩٧.

٣٥– عبد العزيز، هاشم فتح الله عبد الرحمن (٢٠٢٠). رؤية مستقبلية لتطوير منظومة التعليم فى ظل الثورة الصناعية الرابعة (4^{th}IR) "الذكاء الاصطناعى (AI)"، **مجلة إبداعات تربوية**، رابطة التربويين العرب، ع (١٥)، أكتوبر، ص ص٧٩– ١١٢.

٣٦– عبد القادر، أمل حسين (٢٠١٤). درو البرامج التعليمية بالجامعات الخاصة فى توفير متطلبات سوق العمل فى إطار التنمية المستدامة، **مجلة بحوث فى علم المكتبات والمعلومات**، مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، كلية الآدب، جامعة القاهرة، ع (١٣)، سبتمبر، ص ص ٩٧ – ١٢٥.

٣٧– عبد القادر، مها محمد أحمد محمد (٢٠٢٠). رؤية مستقبلية لتطوير معايير اعتماد الجامعات المصرية فى ضوء تحديات الثورة الصناعية الرابعة، **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، ع (٧٨)، أكتوبر، ص ص ٢٤٢٨ – ٢٥١١.

٣٨– العبيدى، سيلان جبران (٢٠٠٩). ضمان جودة مخرجات التعليم العالى فى إطار حاجات المجتمع، **المؤتمر الثانى عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى بعنوان "المواءمة بين مخرجات التعليم العالى وحاجات المجتمع فى الوطن العربى"**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت.

٣٩–العتيبى، منير مطنى (٢٠١٠). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالى لاحتياجات سوق العمل السعودى "دراسة تحليلية"، **المجلة التربوية**، مجلس النشر العملى، الكويت، مج (٢٤)، ع (٩٤)، مارس، ص ص ٢٥١ – ٢٨٨.

٤٠– العجمي، محمد حسنين عبده (٢٠٠٣). التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، مج (٥٢)، ع (١)، مايو، ص ص ١٢٤ – ١٩٨.

٤١– ـــــــــــــــــــــــ (٢٠٠٧). **التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل**، المنصورة، المكتبة العصرية.

٤٢–عزمى، إيمان أحمد (٢٠١٩). التعليم الرقمى ومهارات سوق العمل: المفاهيم الأساسية والتجارب العملية فى عصر الثورة الرقمية، **المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، ع (٧)، فبراير، ص ص٦٧ – ١٠٢.

٤٣–علي، سهام بنت ابراهيم (٢٠١٠). تطبيق معايير إداره الجودة الشاملة في الجامعات الحكومية السعودية وعلاقته بتوفير مخرجات ملائمه لسوق العمل السعودي، **مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية**، جامعة الزقازيق، مج (٢٥)، ع (٦٧)، ص ص٣٠٥ – ٣٣٥.

٤٤–العمورى، محمد البشير (٢٠١٤). التوافق بين مخرجات التعليم العالى ومتطلبات سوق العمل، **مجلة فكر وإبداع**، رابطة الأدب الحديث، ج (٨٦)، يونيو، ص ص٤٤٣ – ٤٥٨.

٤٥–العنزى، سعود بن عيد والدويش، عبد العزيز بن سليمان (٢٠١٥). تطوير تدويل التعليم الجامعى السعودى فى ضوء خبرات بعض الدول، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، ع (١٦٣)، ج (٢)، أبريل، ص ص ٥١٩– ٥٤٦.

٤٦–عومرية، مصطفى وسماش، أمينة (٢٠١٩). المقاربات الاستباقية فى تسيير الوظائف والكفاءات بين منطق التوقع ومنطق الاستشراف فى ظل تطبيقات إدارة الموارد البشرية "دراسة تحليلية لمجموعة من التقارير"، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، جامعة معسكر، الجزائر، ع (٢٩)، ص ص١١١ – ١٣٠.

٤٧– عيداروس، أحمد نجم الدين أحمد (٢٠١٣). تصور مقترح لإنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الاعتماد الاكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، ع (٣٣)، ج (١)، ص ص ٤٣ –١١٢.

٤٨– عيسان، صالحة عبد الله (٢٠٠٦). التوافق بين مخرجات التعليم العالى ومتطلبات التنمية، **ورقة مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية**، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مسقط، عمان.

٤٩– غانم، عصام جمال سليم (٢٠١٥). الاتجاهات العالمية المعاصرة فى تدويل التعليم العالى: دراسة تحليلية، **مجلة العلوم التربوية**، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادى، ع (٢٣)، إبريل، ص ص٥٩٨ – ٦٤٢.

٥٠– الغنبوصى، سالم (٢٠١٤). مدى التطابق بين وظائف خريجى جامعة السلطان قابوس فى سوق العمل العمانى وتخصصاتهم الأكاديمية، **المجلة الأردنية فى العلوم التربوية**، ع (١)، ص ص ١ – ١٣.

٥١– الفرارجى، سعد(٢٠١٨). الذكاء الصناعى والتنمية والعلاقات الدولية، **مجلة الدبلوماسي**، النادي الدبلوماسي المصري، السنة السابعة والعشرون، ع(٢٧٠–٢٧٢)، أغسطس – أكتوبر، ص ص ٤–٧.

٥٢–فليحين، محمود صالح أحمد (٢٠١٠). تحديات العولمة للتعليم العالي في الأردن وسبل مواجهتها من وجهة نظر الإداريين الأكاديميين في الجامعات الأردنية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم التربوية والنفسية، جامعة عمان العربية، الأردن.

٥٣– فليحين، محمود صالح أحمد (٢٠١٠). تحديات العولمة للتعليم العالي في الأردن وسبل مواجهتها من وجهة نظر الإداريين الاكاديميين في الجامعات الاردنية ، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم التربوية والنفسية، جامعة عمان العربية، الأردن.

٥٤– قاسم، مجدي عبد الوهاب ومصطفى، فاطمة الزهراء سالم (٢٠١٢). **مستقبل جودة التعليم – التدويل وريادة المشروعات والطريق إلي الجودة العالمية**، القاهرة، دار العالم العربي.

٥٥–القحطانى، ماجد بن عبد الله (٢٠١٧). تصور مقترح لتدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة جدة.

٥٦–القصبي، راشد (٢٠٠٣). استثمار وتسويق البحث العلمي في الجامعة، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية، الإسكندريه، مج (٩)، ع (٢٨)، ص ص٩ – ٤٤.

٥٧– كنج، روجر(٢٠٠٨). **الجامعة في عصر العولمة**، ترجمة: فهد سلطان السلطان، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية.

٥٨– لبابنة، أحمد حسن وعطارى، عارف (٢٠١٠). مدى إسهام التعليم العالى الأردنى فى تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر الخريجين وأصحاب العمل، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، ع (٥٦)، ص ص٢٥٧ – ٢٨٩.

٥٩–لونغاني، براكاش(٢٠١٥). وظائف على المحك، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، مارس، ع (٥٢). ص ص ١ – ٥٧.

٦٠–مجاهد، محمد إبراهيم عطوة (٢٠٠١). التعليم العالى بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كلية التربية، **المؤتمر العلمى السنوى:**

التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى– رؤية مستقبلية، كلية التربية جامعة المنصورة، ٣– ٤ إبريل.

٦١– المجلس الأمريكى للتعليم (٢٠١٥). الدرجات العلمية الدولية المشتركة: الاستراتيجية والتنفيذ، **مجلة الراصد الدولى**، وزارة التعليم، الولايات المتحدة، (٥٦)، أغسطس، ص ص ٥٨ – ٦٣.

٦٢–محمد، ماهر أحمد حسن (٢٠١٤). تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، مج (٢٩)، ع (١١٣)، ج (١)، ص ص ١٤١ – ٢١٨.

٦٣– المصري، حسن عبد ربه(٢٠١٨). الذكاء الصناعي الى أين؟، **مجلة الدبلوماسي**، النادي الدبلوماسي المصري، السنة السابعة والعشرون، ع(٢٧٠–٢٧٢)، أغسطس – أكتوبر، ص ص ٨٢–٨٣.

٦٤– مصطفى، أميمة حلمى والجوهرى، وفاء سليمان (٢٠١٩). آليات مقترحة لتحسين فعاليات تدويل التعليم الجامعى بمصر فى ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، مج (٢٣)، ع (١)، ص ص ٤٧٤ – ٥٥٥.

٦٥– مصطفي، فاطمة الزهراء سالم محمود (٢٠١٣). إتاحة التعليم الجامعي وتدويله في التجربة التركية – رؤية نقدية، **مجلة التربية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مج (١٦)، ع (٤٤)، أكتوبر، ص ص ٣٠٥– ٣٤٥.

٦٦– معلا، وائل (٢٠١٤). **قضايا معاصرة فى التعليم العالى**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا.

٦٧– منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي (٢٠١٠)، **مراجعة لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر**، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٦٨– المهدي، ياسر فتحي الهنداوي وسويلم، محمد غنيم(٢٠١٤). استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربي للتدريب والتنمية، مج (٢١)، ع(٨٩)، إبريل، ص ص ١١–١٤٦.

٦٩–مور، جان بيتر أوس ديم وشاندران، فيناي وشوبيرت، يورج (٢٠١٨). **مستقبل الوظائف فى الشرق الأوسط**، القمة العالمية للحكومات.

٧٠– مؤسسة استشراف المستقبل(٢٠١٩). **تقرير وظائف المستقبل (٢٠٤٠)**، أبو ظبى، الامارات العربية المتحدة.

٧١– نصر، أماني محمد محسن (٢٠٠٧). دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في ج .م .ع، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، ع (١٤)، أبريل، ص ص ٢٣٦– ٢٣٩.

٧٢–هلال، ناجي عبد الوهاب ونصار، علي عبد الرؤوف (٢٠١٢). تدويل التعليم العالي المصري علي ضوء تحديات العولمة – رؤية مستقبلية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربى للتعليم والتنمية، مج (١٩)، ع (٧٧)، إبريل، ص ص١٨٥ – ٣١٦.

٧٣–ويح، محمد عبد الرازق ابراهيم (٢٠١٢). تصور مقترح لبناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربى للتعليم والتنمية، مج (١٩)، ع (٧٧)، إبريل، ص ص٣١٧ – ٣٩٢.

٧٤– اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (٢٠١٥). **مشروع تقرير أولي عن إعداد اتفاقية عالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي**، باريس.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

75- Alemu, S. (2014). An Appraisal of the Internationalization of Higher Education in Sub-Saharan Africa ,CEPS Journal, Vol.4, No.2, pp. 1- 20.

76- Altbach, P. et al.(2009). Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution, *World Conference on Higher Education*, UNESCO, France.

77- Bondy, M., & Hamdullahpur, F. (2017). University research mobilisation and the fourth industrial revolution. *International Journal of Research, Innovation and Commercialisation*, Vol.1, No.1, pp.2-7.

78- Brown, B. (2012) .International Networks and Consortia, In (ACU), *International Briefs for Higher Education Leaders*, The Boston College Center for International Higher Education.

79- Centre for Future-ready Graduates. (2017). The NUS Future-Ready Report 2017. *Journal of Chemical Information and Modeling*. Singapore.

80- Dinesh,T. (2010). Universities' Response to Internationalization: Case of University of Twente, is it truly international?, *MSc*., School of Management and Governance, University of Twente, Netherlands.

81- EUA. (2012). *Internationalization in European Higher Education: European Policies, Institutional Strategies and EUA Support*, The *European* University Assocition.

Helms ,R.& Rumbley, L.(2012): *A Primer for Global Engagement, In (ACU), International Briefs for Higher Education Leaders,* The Boston College Center for International Higher Education.

Hudzik, J. (2011), *Comperhensive Internationalization from Concept to Action*, NAFSA: Association of International Educators,Washington, D.C.

Human Resources and Skills Development Canada (HRSDC).(2002). *Knowledge Matters: Skills and Learning for Canadians*, Canada's Innovation Strategy, Ottawa, Canada.

IAU. (2012). *Affirming Academic Values in Internationalization of Higher Education: A Call for Action*, International Assocition of Universities.

Jeptoo, L. & Razia, M. (2012). Internationalization of Higher Education: Rational, Collaborations and its Implications, *International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development*, Vol.1, No.4, pp. 365- 372.

Jibeen, T. & Khan, M.(2015). Internationalization of Higher Education: potential Benefits and Costs, *International Journal of Evaluation and Research in Education(IJERE),*Vol.4, No.4, pp.196 – 199.

Knight, J.(2004). Internationalization Remodeled: Definition, Approaches and Rationales, *Journal of Studies in International Education*, Vol. 8, No. 5, pp. 4- 31.

Knight, J.(2008) : *Internationalization of Higher Education in the 21st century: Concepts, Rationales, Strategies and Issues,* International Higher Education Research Institute.

Knight, J. (2011). Doubts and Dilemmas with Double Degree Programs. In: "Globalisation and Internationalisation of Higher Education" [online monograph], *Revista de Universidad y Sociedad del Conocimiento (RUSC).* Vol. 8, No 2, pp.297-312.

Knight, J.(2012). Five Truths about Internationalization, *International Higher Education*, No.69, pp.4-5.

Kottmann, A. & Weert, E. (2013). Higher Education and The Labour Market: International Policy Frameworks Forregulating Graduate Employability, *The Matic Report for The Dutch Ministry of Education*, Culture and Science, Ocw.

Kuriakose, F.& Iyer, D. (2018). *Automation and the Future of Jobs in India,* India.

Lane, J.& Kinser, K. (2012). International Joint and Double Degree Programs, In (ACU), *International Briefs for Higher Education Leaders*, The Boston College Center for International Higher Education.

Les.kova, L. (2012). The role of Business Incubators in Supporting The SME start-up. *Acta Polytechnica Hungarica*, Vol. 9, No.3, pp. 5- 95.

Maket, L.&Mbaraka, R.(2012), Internationalization of Higher Education: Rational, Collaborations and its Implications, *International Journal of*

Academic Research in Progressive Education and Development,Vol.1, No.4, pp. 365- 372.

Marginson, S.(2007).Globalization and higher education, *OECD Education working paper*, No.(8),OECD publishing.

Mazzarol, T., Soutar, G. & Seng, M.(2003).The Third Wave: Future Trends in Internationalization Education, *The International Journal of Educational Management*, Vol.17, No.3, pp.90-99.

Mehndiratta, Mamta (2011). *Dictionary of Education*, New Delhi, kspaper Backs.

Miller, R. (2014). *Networking to Improve Global/Local Anticipatory Capacities - A Scoping Exercise*, Narrative Report. Paris, UNECSO/ Rockefeller Foundation.

Minh, Q. (2013). Internationalization of The Curriculum in Vietnamese Higher Education: Evidence from Vietnam National University of Hanoi, *Journal of Education and Sociology*, Vol. 4, No. 2, pp. 132- 136.

Mitra, S.(2010). Internationalization of Education in India: Emerging Trends and Strategies, *Asian Social Science*, V.6, No.6, pp. 105-110.

Mukherjee, H.&Wong, P.(2011).The National University of Singapore and the University of Malaya: Common roots and different paths, In P.J. Altbach & J.Salmi (Eds.), *The Road to Academic Excellence: The Making of World-Class Research Universities*, Washington, DC., World Bank.

Nicolescu, L. & Pricopie, R.& Popescu, A.(2009). Country Differences in The Internationalization of Higher Education –How can Countries Lagging Behind Diminish The Gap, *Review of International Comparative Management*,Vol.10, No.5, pp. 976-989.

Oyewole, O.(2009) .Internationalization and its Implications for the Quality of Higher Education in Africa, *Higher Education Policy*, international Association of universities,Vol. 22, No.3, pp. 319-329.

Peyton, J.(2018). *The Future of Work: Jobs and Skills in 2030*, KUCES, UK.

Richert, A., Shehadeh, M., Plumanns, L., Gros, K., Schuster, K. & Jeschke, S. (2016). Educating engineers for industry 4.0: Virtual worlds and human-robot-teams: Empirical studies towards a new educational age. *In 2016 IEEE Global Engineering Education Conference (EDUCON)*.

Schoorman , D.(2000) .How is Internationalization implemented? A framework for organizational practice, paper on Internationalization, ERIC, ED 444426.

Senturk, I. (2008). The Expected and Observed Effects of Globalization on Teaching-Learning Processes on Colleges of Education: The Views of Educational Faculty, *Educational Sciences: Theory and Practice*, Vol. 8, No. 1, pp. 217-224.

Tankosic, j. & Caric, M.(2009) Developing A Conceptual Framework on Internationalization of Higher Education in Serbia, *"Internationalization*

and Role of University Networks- Proceeding of the Conference on Higher Education and Research", Solvenia, 25-26 September.

Tavis, D. (2016).*The Global Educational Policy Environment in the Fourth Industrial Revolution: Gated, Regulated and Governed*, Emerald Group Publishing.

Universities UK. (2015). Why Invest in Universities?, London, June.
available at: http://www.universitiesuk.ac.uk/ .11/7/2020.

Vajargah, K.(2013). Toward A distance Education based Strategy for Internationalization of The Curriculum In Higher Education of Iran, *The Turkish Online Journal of Education Technology*,Vol.12, No.1. pp.147-160.

Vodopivec, M.(2009). *How should Labour Market Policy Respond to The Financial Crisis? World Bank and World Economic Outlook*.

Welikala, T .(2011). *Rethinking International Higher Education Curriculum: Mapping the research landscape*, The leading global network of research universities for the 21st century. UK.

-World Economic Forum.(2018).The Future of Jobs Report.
available at: http://www3.weforum.org/docs/WEF_Future_of_Jobs_2018.pdf.4/7/2020.